

تقديم نتائج الاستماعات والمساهمات المنظمة من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي

الملحق رقم 1



اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي
ⴰⵙⵇⵇⵉⵎ ⴰⵥⵍⴰⵢ ⵏ ⵓⵎⴷⵢⴰ ⵏ ⵜⵏⴼⵍⵉⵜ
LA COMMISSION SPÉCIALE SUR LE MODÈLE DE DÉVELOPPEMENT

أبريل 2021



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

مقتطفات من خطب صاحب الجلالة الملك

"كما يتطلب التعبئة الجماعية، وجعل مصالح الوطن والمواطنين تسمو فوق أي اعتبار، حقيقة ملموسة، وليس مجرد شعارات.

وإلى جانب الدور الهام، الذي يجب أن تقوم به مختلف المؤسسات الوطنية، أريد هنا، أن أؤكد على ضرورة انخراط المواطن المغربي، باعتباره من أهم الفاعلين في إنجاح هذه المرحلة.

لذا، أدعو جميع المغاربة، للمساهمة الإيجابية فيها، بروح المواطنة الفاعلة؛ لأن النتائج التي نطمح إليها، والمشاريع والمبادرات، التي نقدم عليها، لها هدف واحد هو: تحسين ظروف عيش المواطنين".

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد 29 يوليوز 2019

"إن تفعيل دسترة المشاركة المواطنة، يمر عبر تعزيز انخراط الفاعلين الجدد، من مواطنين وهيئات المجتمع المدني، ونقابات وقوى منتجة، ووسائل الإعلام، كشريك بناء، في بلورة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، والمشاريع التنموية، والاقتراحات التشريعية."

نص الخطاب الملكي لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الثامنة للبرلمان، 14 أكتوبر 2011

فهرس

شكر وتقدير

تحرص اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي على تقديم شكرها الصادق والحار إلى كل اللواتي والذين تفضلوا بتقديم مساهمتهم في التفكير بشأن إنجاز التقرير حل النموذج التنموي الجديد.

إلى اللواتي والذين أعطوا من وقتهم وطاقتهم من أجل موافاة اللجنة بمساهمات مكتوبة وأثْرَوا أشغال هذه اللجنة بنوعية ووجاهة اقتراحاتهم.

إلى اللواتي والذين شاركوا في الورشات مع المواطنين وجلسات الإنصات وورشات العمل والزيارات الميدانية والنقاشات التي تمت تحت إشراف اللجنة، والذين ساهموا في أشغالها في إطار من النضج العالي والحماس والشعور بالمسؤولية، والذين سمحت شهاداتهم من نقل حقائق وصعوبات الميدان إلى اللجنة ولكن كذلك التجارب البارزة التي تستحق أن يتم تعزيزها.

وتوجه اللجنة الشكر بشكل خاص إلى:

- المؤسسات الدستورية التي ساهمت في تشخيص النموذج التنموي واقترحت مسارات مهيكِلة للمحافظة على المكتسبات وتحسين الحكامة والشروع في تنزيل النموذج الجديد؛
- الهيئات الحكومية التي ساهمت بتفاعلها المستمر في التفكير حول مختلف القطاعات الرئيسية للبلاد، والتي قدمت توضيحات مهمة للجنة حول السياسات العمومية والصعوبات التي تعترض تنزيلها؛
- الأحزاب السياسية، بجميع حساسياتها، التي أبانت عن التزام خاص في مسلسل التفكير حول النموذج التنموي، والتي تعتبر فاعلا رئيسيا في إنجاح النموذج التنموي الجديد؛
- النقابات ومختلف الشركاء الاجتماعيين الذين تعبئوا بشكل واسع وخصصوا وقتا ثمينا للتفاعل مع اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي؛
- ممثلو العالم المهني والفاعلون في العالم الأكاديمي والثقافي الذين بلوروا تصوراتهم واقتراحاتهم. وتود اللجنة شكرهم على عطائهم القيم وتعبئتهم التي جسدتها مشاركتهم النشيطة في مختلف اجتماعات اللجنة والعدد الكبير لمساهماتهم المكتوبة؛
- الفاعلون الترابيون، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، الذين دافعوا على أهمية المجالات الترابية في مسلسل بلورة السياسات العمومية، وكذا إلى جميع ممثلي المجتمع المدني الذين ساهموا في هذا الورش الوطني من خلال مشاركتهم في اجتماعات اللجنة والزيارات الميدانية وأيضا في النقاشات التي تمت تحت إشراف اللجنة؛
- مختلف وسائل ووكالات الإعلام التي تفاعلت بجدية ونكران للذات مع اللجنة من خلال مساءلتها حول العديد من المواضيع لكن دائما في إطار من التفهم..

ولا تكفي كلمات الشكر للتعبير عن التبادل القوي والتفاعل المثمر جدا الذي عاشه جميع أعضاء اللجنة طيلة مدة أشغالها. ولن تكون هذه الكلمات مستوفية، دون التعبير عن عرفان اللجنة للمواطنات والمواطنين الذين تفاعلوا مع أعضائها، بشكل مباشر أو غير مباشر، لإنجاح هذا المشروع.

كما توجه اللجنة شكرا خاصا للشباب الذين تعبئوا وفاجئوا اللجنة بالتزامهم من أجل مغرب أفضل وحيوي ومواطن: لقد كانوا كُثرا في استجابتهم لدعوة اللجنة من أجل المساهمة وفي مشاركتهم النشطة في ورشات العمل، كما اتسمت مساهماتهم بالثراء؛ ولم يكن ذلك ممكنا دون الانخراط القوي لوزارة التربية الوطنية وندوة رؤساء الجامعات وجميع جامعات المملكة، والذين نتقدم لهم بهذه المناسبة بالشكر العميق.

وأخيرا، تقدم اللجنة شكرها لمختلف السلطات المحلية وكذا جميع المؤسسات التي يسرت أشغال اللجنة على المستويات العلمية والتنظيمية والتقنية واللوجستيكية.

إن مشروع النموذج التنموي الجديد لم يكن ليرى النور لولا التعبئة والمساهمة والالتزام الوطني لجميع القوى الحية للأمة.

القسم الأول

منهجية إعداد النموذج التنموي

منهجية إعداد النموذج التنموي

طبقا للتوجيهات الملكية السامية، اعتمدت اللجنة مقاربة تشاركية من أجل إعداد النموذج التنموي: اعتمدت هذه المقاربة على إشراك مختلف القوى الحية للأمة في مسلسل الإعداد وتمكين المواطن المغربي من الانخراط بشكل واسع في إطار هذا المسلسل.

I. نموذج أُنجز في إطار تفاعلي بين القوى الوطنية الحية واللجنة الخاصة بالنموذج التنموي

لأجل بناء مقاربتها في العمل، ارتكزت اللجنة على مبدأٍ للفعل: يتمثل في تعبئة الذكاء الجماعي على مستويين؛ على مستوى المجتمع، من جهة، وذلك من خلال تأمين تعبئة ومشاركة ايجابية للساكنة ولمختلف الشرائح المكونة لها؛ وعلى مستوى اللجنة، من جهة أخرى، من خلال استثمار التجارب الفردية لمختلف الأعضاء المكونين لها.

لأجل ذلك، تم وضع تدابير لتأطير الاستشارات وتنظيم خاص من أجل هيكلة منهجية العمل.

منهجية إعداد النموذج التنموي

التواصل

شبكات التواصل الاجتماعي

وسائل الاعلام

تعبئة الذكاء الجماعي

مبدأ الفعل

على المستوى الخارجي
بناء التفاعل
منطق متعدد القنوات

- **70** جلسة استماع الى ممثلي المؤسسات
- **35** جلسة إنصات للمواطنين
- **113** ورشة عمل مع الخبراء
- **30** زيارة ميدانية

- منصة رقمية
- **3** دعوات للمساهمة على المستوى الوطني
- **265** مساهمة

881 ساعة مخصصة للتفاعل المباشر

على المستوى الداخلي
إرساء تفكير جماعي نمودج من إعداد 35 اضوع

- **61** جلسة عامة
- **53** حصة عمل من خلال مجموعات صغيرة وتقديم جماعي لنتائجها
- **4** اجتماعات عمل اختلت فيها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي

430 ساعة من العملعلى المستوى الداخلي

النهج التكراري

مرحلة التشخيص العام، تحديد الانتظارات والاحتياجات

مرحلة تحديد رافعات التغيير

مرحلة تحديد محاور النموذج بشكل دقيق ومراعاة جائحة

زمـــــــــن جائحـــــــــة كوفيـــــــد 19

50 اجتماع داخلي وأكثر من 85 جلسة استماع وورشة (جلسات الاستماع الرسمية وورشات العمل عن بعد)

المنصة الرقمية
www.CSMD.ma
ابتداء من مارس 2020

3 طلبات للمساهمة بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والمندوبية العامة لإدارة السجون وندوة رؤساء الجامعات

مناظرات مصنفة تحت إشراف اللجنة تم تحويلها إلى ندوات عن بعد

النموذج التنموي

آليات الاستشارة

تم وضع ثمان آليات للقيام بالاستشارات: وتستجيب هذه التعددية لإرادة ضمان أوسع مشاركة ممكنة، من خلال إشراك مختلف القوى الحية للأمة ومنح المواطن مكانته الكاملة في مسلسل إعداد النموذج:

- الاستماع إلى مسؤولي المؤسسات؛
- استشارة المواطنين؛
- المنصة الرقمية، www.csmd.ma، المخصصة لمساهمات المواطنين؛
- الزيارات الميدانية؛
- ورشات عمل الخبراء؛
- المساهمات الحرة التي خصص لها عنوان الكتروني (contributions@csmd.ma).

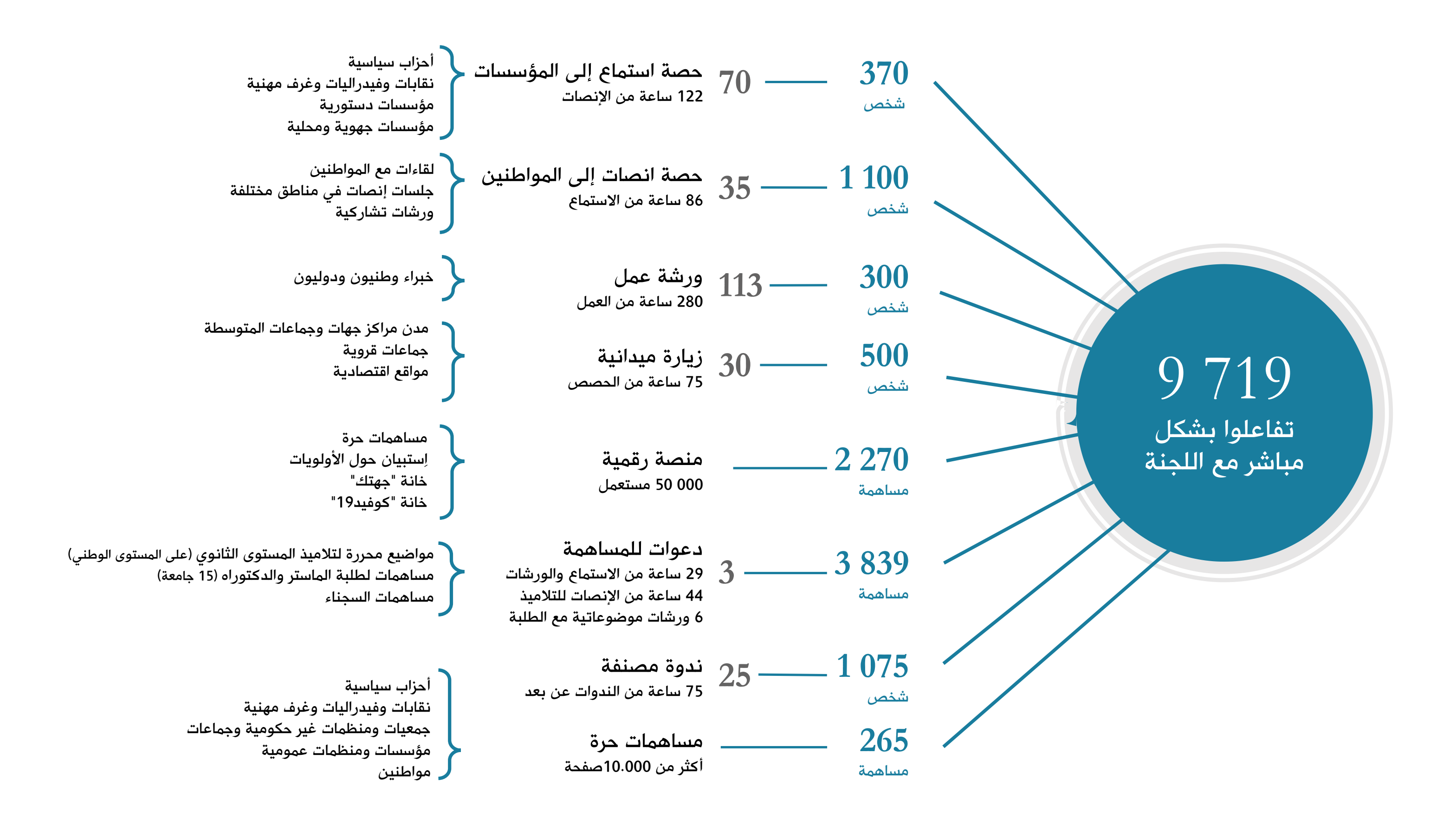
وقد تم تنظيم استشارات المواطنين بأشكال متعددة، من أجل توسيع مجال مشاركة أكبر عدد ممكن منهم وضمان التنوع الاجتماعي والجغرافي للمشاركين:

- جلسات إنصات جماعية؛
- ورشات عمل في شكل مائدات مستديرة حول مواضيع خاصة أو مجموعات محدودة يتولى منشط تسيير نقاشاتها؛
- زيارات ميدانية للاحتكاك بالواقع، مع انتقال أعضاء اللجنة إلى مجالات حضرية وشبه حضرية وقروية، وعقد 20 جلسة إنصات للمواطنين في أماكن ومواقع مختلفة؛
- توجيه دعوات للمساهمة إلى فئات محددة، خاصة الشباب، التلاميذ في الثانويات والطلبة في الجامعات، أسفرت عن عقد جلسات استماع فردية لهم؛
- المنصة الرقمية www.csmd.ma لدعوة المواطنين لعرض تصوراتهم واقتراحاتهم بواسطة مساهمات تتخذ أشكالا متعددة (مساهمات حرة، مساهمات حول التنمية بالجهة التي ينتمون إليها، استبيانات حول مواضيع ذات أولوية، ...)؛
- نقاشات مصنفة تحت إشراف اللجنة نظمتها جهات فاعلة وسيطة حول مواضيع ذات الصلة بإشكاليات التنمية.

ومن أجل ضمان تعبئة كاملة، تم إشراك المواطنين بطريقتين: بشكل مباشر، من خلال التسجيل في المنصة الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي للجنة، وبشكل غير مباشر، من خلال الجمعيات والمؤسسات الشريكة.

وبالتالي، فإن إرادة ضمان الإشراك الأكثر اتساعا وتنوعا تجسدت بانفتاح غير مسبوق على المجتمع: في المجموع، تفاعل أكثر من 9700 شخص بشكل مباشر مع اللجنة، و1600 شخص عبر جلسات الاستماع والإنصات، و8000 شخص بواسطة آليات استشارات.

رسم بياني: عدد الأشخاص الذين تفاعلت معهم اللجنة بشكل مباشر في الفترة ما بين دجنبر 2019 ونونبر 2020



تنظيم العمل داخل اللجنة

ارتكز التنظيم الداخلي للجنة الخاصة بالنموذج التنموي على نفس مبدأ تعبئة الذكاء الجماعي. ويتعلق الأمر بتوظيف المؤهلات الفردية للأعضاء الـ35 وتنوع مشاريبهم ومساراتهم من أجل تطوير كفاءات جماعية داخل اللجنة، وعلى صعيد آخر بضمان جودة التفاعلات مع المحيط الخارجي، من خلال تحفيز مضاعفة الارتباطات مع مختلف الأطراف المعنية.

وداخل اللجنة، تناوب العمل ما بين حصص للتفكير الجماعي والعمل في مجموعات صغيرة مع استنتاجات جماعية. كما حظي التوافق بالأولوية في تداول اللجنة.

في هذا الإطار، تم وضع ثلاث بنيات، هي:

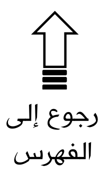
- الجلسات العامة، التي بلغت 61 جلسة، وتعقد مرتين في الأسبوع يومي الاثنين والخميس، بحضور كل أعضاء اللجنة بهدف تقديم ومناقشة أعمال مجموعات العمل؛
- مجموعات العمل بمجموع 53 حصة عمل:
  - خمس مجموعات تكلفت بمحور محدد للتفكير يتولى منسق تنسيق أعمال كل مجموعة على حدة [1]
  - مجموعات عمل متخصصة، وعددها أربعة، تولت تعميق التفكير في موضوع خاص وتسهيل إصدار توصيات توافقية بشأنه
- جلسات اختلت فيها اللجنة، 5+3، للوقوف على مراحل تقدم عملها، فيما يتعلق بالانسجام والرؤيا على الخصوص.

وقد كان لهذا التنظيم أثرا إيجابيا على مضاعفة التفاعلات والاتصالات. فبفضل مختلف آليات الاستشارة، عمل أعضاء اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في اتصال مباشر مع مختلف الأطراف المعنية:

- **70 جلسة مع مسؤولين مؤسساتيين** تم عقدها في مقر اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، حضوريا وعن بعد؛
- **90 استشارة للمواطنين** بحضور أعضاء من اللجنة: **35** حصة إنصات إلى المواطنين و**25** مناظرة مصنفة تحت إشراف اللجنة؛
- **30** زيارة ميدانية؛
- **113 ورشة عمل للخبراء** اضطلعت بها مختلف مجموعات العمل المعتمدة من طرف اللجنة؛
- **3 دعوات للمساهمة** تم تنظيمها من طرف لجن مشتركة جمعت بين أعضاء في اللجنة والمؤسسات الشريكة..

وفي المجموع، راكمت اللجنة 500 ساعة في العمل الداخلي لأعضائها **وحوالي 1000 ساعة للتفاعل المباشر** مع مختلف الأطراف المعنية.

1 مجموعات: الرأسمال البشري، الرأسمال الاجتماعي، الاقتصاد وخلق الثروات، المجالات الترابية والاستدامة، والرؤيا وإدارة التغيير.



II. العمل بمنهج تكراري: المقاربة المنهجية للجنة

تم إعداد النموذج التنموي في إطار هذا التفاعل. فبالإضافة إلى حصيلة الدراسات والتقارير ذات الصلة بمسائل التنمية، يشكل تقرير اللجنة ثمرة تعاضد ثلاثة عناصر: المعطيات المستقاة من جلسات الإنصات ومساهمات المواطنين والمؤسسات، والخبراء الذين تم الاستماع إليهم من طرف مجموعات العمل، والعمل الداخلي لأعضاء اللجنة الذين قاموا بمفصلة الحصيلة باعتماد مقاربة تكرارية متتالية.

في هذا الإطار، شكل النهج التكراري الأساس المنهجي الذي ارتكز عليه، في نفس الوقت، عمل اللجنة وكذا تنظيم تفاعلاتها مع مختلف الأطراف المعنية. ويتجسد هذا النهج في المزج المتفاعل (ذهابا وإيابا) لجلسات الإنصات الميدانية وآراء الخبراء وأعمال التشخيص المؤسساتية: شكل المبدأ التكراري السمة التي طبعت مضامين ونتائج أشغال اللجنة، وكذا المنهجية المتبعة من طرف هذه الأخيرة، والتي أنجزت على ثلاث مراحل متتالية مرتكزة على نفس المبدأ التكراري:

- المرحلة الأولى تمحورت حول التشخيص العام وتحديد الانشغالات والانتظارات؛
- المرحلة الثانية ركزت على تحديد محاور ورافعات التغيير؛
- المرحلة الثالثة خصصت للتحديد الدقيق لنطاق النموذج التنموي الجديد وللأخذ بعين الاعتبار آثار الأزمة الصحية المترتبة عن كوفيد 19.

وقد مكن هذا النهج التكراري، طوال مراحل أعمال اللجنة، من إثراء وتطعيم مختلف مكونات وبنيات اللجنة، مع الحرص على التأكد من قابلية التطبيق الفعلي للاختيارات المعتمدة وتقويمها تبعا لذلك.

وتم توجيه تفاعلات اللجنة مع مختلف فئات الفاعلين (المؤسسات، الأحزاب السياسية، الشركاء الاجتماعيين، المواطنين، ...الخ) بحسب هذه المراحل المختلفة: تمت هذه التفاعلات على مستويات وبدرجات مختلفة خلال مختلف المراحل التي واكبت مسلسل إعداد النموذج.

وبالتالي، **مكن الانصات إلى المواطنين وإلى مسؤولي المؤسسات، في مرحلة أولى، من تحديد محاور تفكير اللجنة**. فقد تمت دعوة المواطنين والأحزاب السياسية والفاعلين في المجال المهني والشركاء الاجتماعيين للتعبير بشكل حر حول الإكراهات التي يواجهونها وحول أولوياتهم فيما يخص التنمية وحول توقعهم للمستقبل. وقد تم تعميق هذه الحصيلة الواردة من الميدان بجلسات الانصات إلى مسؤولي المؤسسات وبالمراجع والوثائق المجمعة من طرف أعضاء اللجنة، وهو ما سمح في نهاية المرحلة الأولى من تحديد مسارات تفكير اللجنة.

وأتاح النهج التكراري، في المرحلة الثانية، تدقيق المحاور وتحديد المسارات والحلول. لأجل ذلك، وبالإضافة إلى الخبرات الداخلية المكونة للجنة، تم تعبئة خبرات خارجية مختلفة من أجل التأكد من صحة الفرضيات المقدمة واقتراحات التغيير المتصوَّرة من طرف اللجنة. وقد ركزت عملية الإنصات على جلسات الاستماع وورشات عمل الخبراء (الفاعلون الاقتصاديون، الفاعلون المؤسساتيون، الفاعلون الجمعويون، ...) وكذا معاينة التجارب وحالات البروز في الميدان، بما أن الإنصات إلى المواطنين كان منصبا، من جانبه، على مواضيع محددة وعلى فئات من الساكنة (دعوة الشباب للمشاركة، ورشات موضوعاتية وموائد مستديرة).

أما المرحلة الثالثة، فقد انصبت، من جهة، على تقويم محاور التفكير عبر التفاعل حول مواضيع محددة مع الأطراف المعنية، ومن جهة أخرى على توجيه جلسات الإنصات نحو آثار كوفيد من خلال

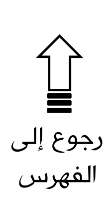
عقد مجموعة من جلسات الاستماع الجديدة مع الأحزاب السياسية الراغبة في ذلك والخبراء والفاعلين المؤسساتيين، وكذا موائد مستديرة مخصصة لذلك.

كما تم التفاعل مع فاعلين دوليين: تم ايلاء اهتمام خاص للإنصات لبعض الفاعلين الدوليين، وذلك بهدف استخلاص الدروس من التجارب الدولية على مستويات عدة: بارتباط مع عالم ما بعد كوفيد، ولكن أيضا في علاقة مع التحولات التكنولوجية الكبيرة. كما استهدف هذا التفاعل الاطلاع على التجارب ذات الصلة بالنماذج التنموية لبعض الدول وشروط نجاحها فيما يتعلق بالتنزيل وبتوظيف آليات المشاركة في بلورة السياسات العمومية وتنزيلها وبآليات إدارة التغيير.

III. التفاعل في زمن كوفيد

حرصت اللجنة على مواصلة انفتاحها على محيطها بالرغم من الاكراهات التي واجهتها. فقد فرضت الأزمة المترتبة عن الجائحة على اللجنة، بعد أربعة أشهر من تنصيبها، ملاءمة آليات عملها لسياق يفرض الحد من التنقلات والتجمعات بإعادة ترتيبها. وهكذا:

- تم عقد جلسات الاستماع الرسمية وورشات عمل الخبراء عن طريق مناظرات عن بعد، كما هو الشأن بالنسبة للجلسات العامة للجنة الخاصة بالنموذج التنموي واجتماعات مجموعات العمل، وهو ما يمثل في المجموع:
  - على المستوى الداخلي، تم عقد 50 اجتماع عمل عن بعد مخصص لأعضاء اللجنة؛
  - على المستوى الخارجي، تم عقد 85 جلسة استماع رسمية وورشات عمل الخبراء عن بعد.
- المنصة الرقمية www.csmd.ma : شرع العمل بها في شهر مارس 2020 من أجل تلقي انشغالات وانتظارات المواطنين، وأدرجت فيها خانات جديدة ملائمة للسياق:
  - خانة "جائحة كوفيد 19": لتلقي الدروس المستخلصة من طرف المواطنين حول أزمة كوفيد 19؛
  - إحداث خانة تحت عنوان " الجهة" لدعوة المواطنين للتعبير عن تطلعاتهم وانتظاراتهم من أجل تنمية الجهات التي ينتمون إليها، وذلك من أجل تجاوز محدودية تنقلات أعضاء اللجنة في الفترة ما بين مارس ويونيو.
- مكنت دعوات للمساهمة بشراكة مع المؤسسات الحكومية من تعبئة فئات محددة، لاسيما الشباب، من خلال الارتكاز على البنيات المركزية للإدارات من أجل نشر الإعلانات وتنظيم المشاركة عن بعد:
  - الدعوة من أجل تحرير مواضيع حول "مغرب الغد" التي تم إطلاقها في 2 مارس والموجهة إلى جميع تلاميذ الثانويات بشراكة مع وزارة التربية الوطنية: في المجموع تم تلقي 3277 مساهمة وعقد 44 جلسة إنصات فردية مع هؤلاء التلاميذ؛
  - دعوة الطلبة الجامعيين من أجل المساهمة، وذلك بشراكة مع جمعية رؤساء الجامعات، والتي أُطلِقت بتاريخ 24 أبريل: في المجموع، تلقت اللجنة 347 مساهمة من طرف الطلبة المنتمين إلى 15 جامعة، كما تم عقد 60 جلسة استماع مع الطلبة
  - دعوة المعتقلين إلى المساهمة بتنظيم من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج والتي كانت موضوع عدد خاص لمجلة "دفاتر السجين" حول النموذج التنموي الجديد: تم تلقي 225 مساهمة في المجموع.


رجوع إلى الفهرس

- مناظرات مصنفة تحت إشراف اللجنة: هذه الآلية، التي تمت بلورتها في الأصل في شكل ندوات حضورية، تحولت ابتداء من شهر أبريل إلى مناظرات عن بعد: في المجموع، تم عقد 25 مناظرة سعت إلى فتح مجالات جديدة للحوار بالارتكاز على بنيات وسيطة لتنظيم المناقشات حول موضوعات ذات صلة بالتنمية. وقد تم إخضاع هذا الحوار لاحترام ميثاق ودفتر للتحملات.

IV. التواصل، رافعة تمت تعبأتها من أجل تعزيز التفاعل

شكل التواصل رافعة مهمة من أجل تعزيز تفاعلات اللجنة مع محيطها الخارجي. فبمجرد إحداثها، اعتمدت اللجنة على سياسة الانفتاح على الرأي العام من أجل إحاطتهم علما بأنشطتها وبتقدم أشغالها وبطبيعة الاستشارات التي تلجأ إليها لدى مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين.

وعلاوة عن هاجس الشفافية، يجد هذا الاختيار مبرره في هاجس تحقيق انخراط المواطنين في مسلسل إعداد النموذج التنموي: فقد تم توظيف التواصل من أجل خلق التبادل وتسهيل تقاسم المعلومات وضمان تملك جماعي للرهانات.

الأثر غير المباشر عبر الصحافة: وسائل الاعلام كوسيط

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، لجأت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي إلى قناتين رئيسيتين: وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

شكلت وسائل الإعلام وسائط مهمة للإعلام من أجل إثارة اهتمام المواطنين حول رهانات التنمية وضمان الانخراط حول مشروعها. وتبعا لذلك، قامت الصحافة بتغطية العديد من أنشطة اللجنة:

- تمت دعوة الصحافيين في مناسبات عديدة، حضوريا وعن بعد، لتتبع اللقاءات وورشات العمل المنظمة من طرف اللجنة، وكذا الانتقال مع أعضاء هذه الأخيرة خلال مختلف زياراتهم لجهات المملكة؛
- مكنت ثلاث ندوات صحفية، جمعت في مجملها 80 صحفيا، من الإعلام حول سريان وتقدم أشغال اللجنة؛
- وأخيرا، أنجز فريق من قناة "2M" برنامجا مدته 90 دقيقة خصص لرصد الستة أشهر الأولى من عمل اللجنة وتغطية جلساتها العامة.

وقد مكن الانفتاح على وسائل الاعلام، في كل تنوعها، من تغطية مهمة لأشغال اللجنة، مما مكن من تحقيق أثر غير مباشر: في المجموع، تم نشر 221 16 تغطية صحفية حول "اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي" خلال الفترة ما بين يناير وأكتوبر 2020 (كل وسائل الاعلام مجتمعة).

رسم بياني: آثار اللجنة الخاصة للنموذج التنموي في وسائل الاعلام عند تاريخ 30 شتنبر 2020



تعبئة وخلق التبادل من خلال مواقع التواصل الاجتماعي

أتاح حضور اللجنة في مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال إنشاء حسابات خاصة لها على مواقع "فايسبوك" و"يوتيوب" و"تويتر" و"انستغرام"، تعزيز التبادل عبر الإشراك المباشر لمستعملي الأنترنيت: دعَّم هذا الحضور إرادة جعل المنهجية المعتمدة شفافة وواضحة لأكبر عدد ممكن من هؤلاء المستعملين.

في هذا الإطار، تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات: إعادة البث المباشر لجلسات الانصات إلى ممثلي المؤسسات؛ وإتاحة المشاركة في جلسات الاستماع إلى الخبراء مع امكانية طرح رواد المواقع للأسئلة بشكل مباشر؛ ونشر مستجدات اللجنة وتسجيلات ملخصة للزيارات الميدانية وللحوارات مع المواطنين على مواقع التواصل الاجتماعي.

إضافة إلى ما سلف، تم تسجيل حوارات مع مختلف المشاركين في جلسات الانصات (الفاعلين المؤسساتيين، السياسيين وممثلي المجتمع المدني) وبثها في مواقع التواصل الاجتماعي للجنة، مع مقتطفات لاقتراحات المواطنين التي تم الإدلاء بها في المنصة الرقمية التشاركية www.csmd.ma. وقد مكن ذلك من التواصل مع جمهور واسع، ولكن أيضا أغلبية الشباب، من رواد هذه المواقع: في المجموع، بلغ عدد ساعات البث المباشر 51 ساعة و3.400.000 دقيقة مشاهدة.

رسم بياني: آثار اللجنة الخاصة للنموذج التنموي على المواقع الاجتماعية عند تاريخ 30 شتنبر 2020



وقد تفاعل أكثر من 3.000.000 شخص مع المحتويات (الصور، الفيديوهات، البث المباشر، إلخ) والأنشطة التي نشرتها اللجنة على مختلف حساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها فايسبوك وتويتر.

وعلاوة على هذا الاشعاع، قامت مجموعة دائمة، مكونة من **أكثر من 455.000 منخرط في مختلف حسابات مواقع التواصل الاجتماعي** للجنة،بتتبع كل المنشورات والإعلانات.

القسم الثاني

تقديم نتائج الانصات إلى المواطنين وممثلي المؤسسات

تقديم نتائج الانصات إلى المواطنين وممثلي المؤسسات

أ. منهجية تقديم نتائج الانصات إلى المواطنين وممثلي المؤسسات

شكل التفاعل مع مختلف القوى الحية للأمة المادة الأولية التي تم على أساسها إعداد هذا التقرير. ويروم هذا الملحق تقديم محتوى ومضمون هذه التفاعلات وفقا لفئات الفاعلين:

1. الإنصات إلى المواطنين؛
2. الإنصات إلى الأحزاب السياسية؛
3. الإنصات إلى ممثلي المهن والشركاء الاجتماعيين؛
4. الإنصات إلى مسؤولي المؤسسات؛
5. الإنصات إلى المواطنين وممثلي المؤسسات على الصعيد الترابي.

وقد مكنت عمليات الإنصات هذه من تحديد محاور ومسارات تفكير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. غير أنها لم تكن المصدر الوحيد لبناء النموذج، إذ يعتبر هذا الأخير، كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، ثمرة تفاعل واسع بين المعطيات المستقاة من الإنصات إلى المواطنين وممثلي المؤسسات، والخبراء الذين تم الاستماع إليهم في إطار مجموعات العمل، وكذا العمل الداخلي لأعضاء اللجنة الذين استندوا على هذه المصادر جميعها. ويشكل تقديم هذا التفاعل الأعم، بالضبط، موضوع التقرير حول النموذج التنموي: وينصب هذا الملحق المرفق بالتقرير حول الاستماعات والمساهمات التي أفضت إلى تحديد محاور التفكير حول النموذج التنموي.

• مناهج وأدوات التحليل

أُنجزت عمليات الإنصات من خلال إعمال مختلف آليات الاستشارة الواردة في الجزء الأول أعلاه: اتخذ تنظيم جلسات الإنصات أشكالا مختلفة (جلسات استماع رسمية، حصص الإنصات والزيارات الميدانية، مناظرات مصنفة تحت إشراف اللجنة)، كما تم تلقي المساهمات في صيغ مختلفة: المنصة الرقمية والرسائل العادية والالكترونية. وفي المجموع، بلغ عدد ساعات الإنصات أكثر 1.000 ساعة وتم التوصل بحوالي 10.000 صفحة من المساهمات.

• منهجية معالجة المعطيات

تتسم المواد التي تم جمعها بتنوعها وعدم تجانسها الكبير سواء من حيث دعائمها أو أشكالها أو محتوياتها. وتروم معالجتها تحقيق الانسجام بين مختلف هذه المواد المجمعة من خلال مختلف المراحل والآليات المبينة بعده (الشكل رقم 1)، وتحليلها وفق شبكة موضوعاتية مشتركة وبالاستعانة بأدوات تم تطويرها خصيصا لهذه الغاية.

كما استندت معالجة المعطيات على الاستعانة بمؤسستين شريكتين، هما الجامعة الدولية بالرباط وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات، حيث طورت كل واحدة منهما منهجية خاصة وآليات محددة (مبينة في الملحق[2]). وقد مكنت هذه المعالجة من التحليل النصي المفضي إلى سحابات من المفردات والتنقيب على المعطيات التي تبين تردد المواضيع وتزامن هذا التردد. وترصد هذه الأدوات حالات تكرار وتزامن وتجميع مجموعة من الكلمات تستخدم بتردد كبير في مساهمات مختلف فئات الفاعلين.

ويتجلى هدف تقديم نتائج الإنصات هذا في الربط بين التصورات والانشغالات والانتظارات والاقتراحات بالنسبة لكل فئة من الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم، وذلك عبر مرحلتين: تقديم مفصل حسب الفاعلين وتقديم عام من خلال تجميع شامل.

2 تطوير أدوات الجامعة الدولية بالرباط وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات مبين في الملحق.

1. تنظيم تقديم النتائج حسب آليات الإنصات

2. توحيد طريقة التقديم

آليات الإنصات	طريقة التقديم
المساهمات المكتوبة المتوصل بها	خلاصة من صفحتين لكل مساهمة
المنصة الرقمية	الإدماج في منصة CIP لتحليل المعطيات
حصص الاستماع إلى المواطنين	محاضر وتسجيلات مصورة لجلسات
تحرير المواضيع من طرف تلاميذ الثانويات	خلاصة للمواضيع المختارة
مشاريع الطلبة الجامعيين	محاضر لندوات الطلبة الذين تم انتقاؤهم
المناظرات المصنفة	خلاصات للمناظرات المصنفة
الزيارات الميدانية	محاضر وتسجيلات مصورة للزيارات
جلسات الاستماع الرسمية	محاضر جلسات الاستماع

3. التحليل وفق شبكة مشتركة

- شبكة الفهرسة الموضوعاتية المشتركة
- استخراج مقاطع التصريحات
- تقديم كل آلية بواسطة المواضيع كثيرة التردد وحسب كل نوع من الفاعلين
- خلاصة للدروس الموضوعاتية المستخلصة عبر كل القنوات

4. التقديم النهائي لنتائج الإنصات

خلاصة الدروس الموضوعاتية المستخلصة حسب أنواع الفاعلين

II. تقديم نتائج الانصات حسب الفاعلين

أ. الانصات إلى المواطنين ومساهماتهم

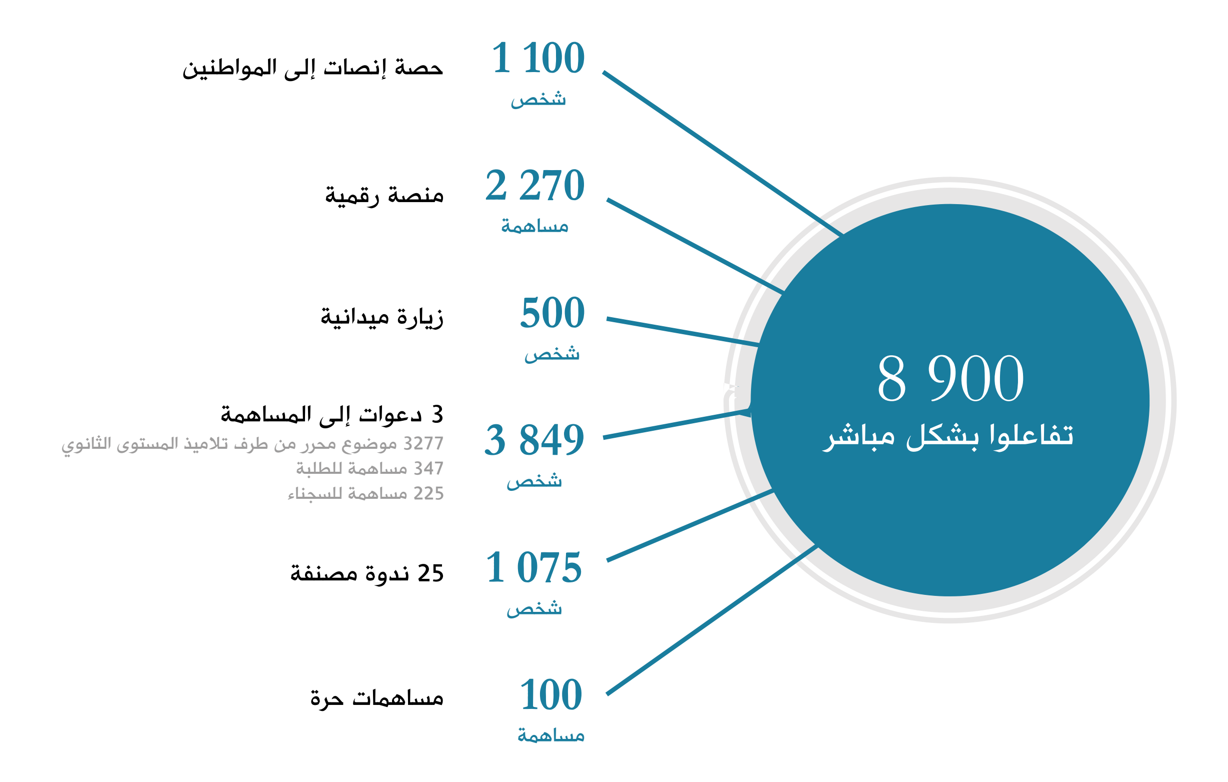
1. نظرة حول المنهجية

في المجموع، 8.900 شخص تم تعبأتهم بشكل مباشر من خلال الآليات المخصصة تحديدا للإنصات للمواطنين وتلقي مساهماتهم.

- **حول تأسيس عملية الإنصات**

جرت عمليات الإنصات بهاجس تحقيق الإدماج الاجتماعي أكثر من ضمان الشمولية، وذلك قصد مضاعفة وتنويع قنوات الإنصات. في هذا الإطار، تم ايلاء عناية خاصة لما يلي:

- الآراء المستقاة على مستوى المجالات الترابية مع تنقل أعضاء اللجنة وعقد 20 جلسة إنصات محلية في المجالات الحضرية وشبه الحضرية والقروية؛
- آراء الشباب مع وضع آليات خاصة لمشاركتهم؛
- تعبئة مغاربة العالم.



- رهانات الانصات إلى المواطنين

طُلِب من المواطنين التعبير عن أولوياتهم وانتظاراتهم وتطلعاتهم في مجال التنمية، كما تم تشجيعهم بشكل قوي من أجل تقاسم مقترحاتهم ومسارات الحلول.

وقد ارتكزت المقاربة المنهجية على خلق أجواء الثقة: فخلال جلسات الإنصات، كان أحد الأهداف الأساسية هو ضمان **حرية الرأي والحديث المطول** بفضل حيز زمني طويل بما فيه الكفاية قصد السماح بفَكِّ الألسنة، ومن خلال تبادل الأفكار فيما بينها، بإثارة العفوية والنقاش.

كما كانت المساهمات الموجهة إلى اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي حرة في إثارة الموضوع الذي تختاره. أخيرا، وعبر المنصة الرقمية، تمت دعوة المواطنين للمساهمة وفق صيغتين: مساهمة حرة من خلال اختيار موضوع من أصل 16 موضوع ذي صلة بالتنمية ومساهمة في شكل استبيانات موجزة حول أولوياتهم.

بيد أن جلسات الإنصات لا تستطيع الزَّعم بأنها تعكس الواقع الوطني والمتسم في جوهره بأنه أكثر تعقيدا. **فبالانفتاح على أكبر عدد من المساهمين وإيلاء الأهمية إلى تنوع المجالات الترابية والساكنة، فقد حددت جلسات الإنصات هذه طموحا يتمثل في استنباط الخطوط العريضة** والتعرف على التصورات والانشغالات التي تتقاطع حولها مختلف مكونات المجتمع، والتي حددت توجهات ومسارات تفكير اللجنة.

- حول تقديم النتائج

يسعى تقديم نتائج جلسات الإنصات إلى المواطنين ومساهماتهم إلى إبراز التصورات والانشغالات، كما تم التعبير عنها من خلال جلسات الإنصات إلى المواطنين ومساهماتهم، وإلى استنباط التوجهات الكبرى المتقاسمة ونقط التلاقي ومظاهر الاختلاف بين المشاركين.

وقد تم تنظيم عملية تقديم النتائج التفصيلية حسب المواضيع: ففي إطار كل موضوع، يتم تقديم الملاحظات والانشغالات كما تم التعبير عنها من طرف المشاركين. ولتوضيح ذلك، يرتكز تقديم النتائج، من جهة، على مقتطفات من المساهمات والتصريحات الحرفية تم انتقاؤها لطبيعتها الرمزية -تظهر بين مزدوجتين على طول هذه الوثيقة-، ومن جهة أخرى، على سحابات من العبارات تمثل جميع العبارات، الواردة في مساهمات المواطنين، والمرتبطة بموضوع محدد.

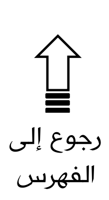
وترتكز الخلاصة العامة لجلسات الإنصات إلى المواطنين على النتائج التفصيلية لهذه الجلسات: تبرز هذه الخلاصة الدروس الأساسية التالية:

2.الملخص التركيبي العام لجلسات الإنصات المواطِنة

ثلاثة مجالات ذات أولوية تبرز من خلال عمليات الإنصات إلى المواطنين.

- تطلع إلى خدمات سوسيو-اقتصادية فعالة، بمقدورها أن تضمن تكافؤ الفرص وتقوي القدرات الفردية

يجمع التصور بوجود نوع من الإقصاء الاجتماعي والمجالي، على جميع المستويات من الحياة العامة، مجموع المشاركين في عمليات الانصات إلى المواطنين: حيث يثير هذا التصور الإحساس بمعاملة تفضيلية بين الأفراد حسب أصولهم وإمكانياتهم المالية، والذي يغدي الإحساس بالحكرة.


رجوع إلى الفهرس

تتمحور الاهتمامات حول أربعة مجالات: **التربية والشغل والصحة والحماية الاجتماعية**. أظهر الانصات للشباب اهتماما خاصا: **الثقافة**. بخصوص كل من هذه المواضيع، تتعلق التطلعات بعرض ذو جودة وبسياسات عمومية حريصة على المساواة وتكافؤ الفرص، وكذا بتضامن منظم حول الحد من الفوارق الكبرى والفقر المدقع.

تبرز هذه الاهتمامات الرغبات والتطلعات المشتركة من أجل دعم القدرات الفردية، التي تعد بمثابة ضمان لاستقلالية اقتصادية أكبر للأفراد ولاندماجهم في المجتمع.

- تطلعات لاقتصاد يمكن من خلق مزيد من الفرص الاقتصادية وفرص الشغل، في تناغم، كلتيهما، مع الحاجيات المحلية

في موضوع الاقتصاد، نفس الملاحظة تجمع ما بين المشاركين في عمليات الانصات: مفادها أن المبادرة الاقتصادية يتم عرقلتها من خلال العديد من حالات التمييز واللامساواة فيما يخص الولوج إلى الموارد، وكذا من خلال عدم نجاعة المصالح الإدارية.

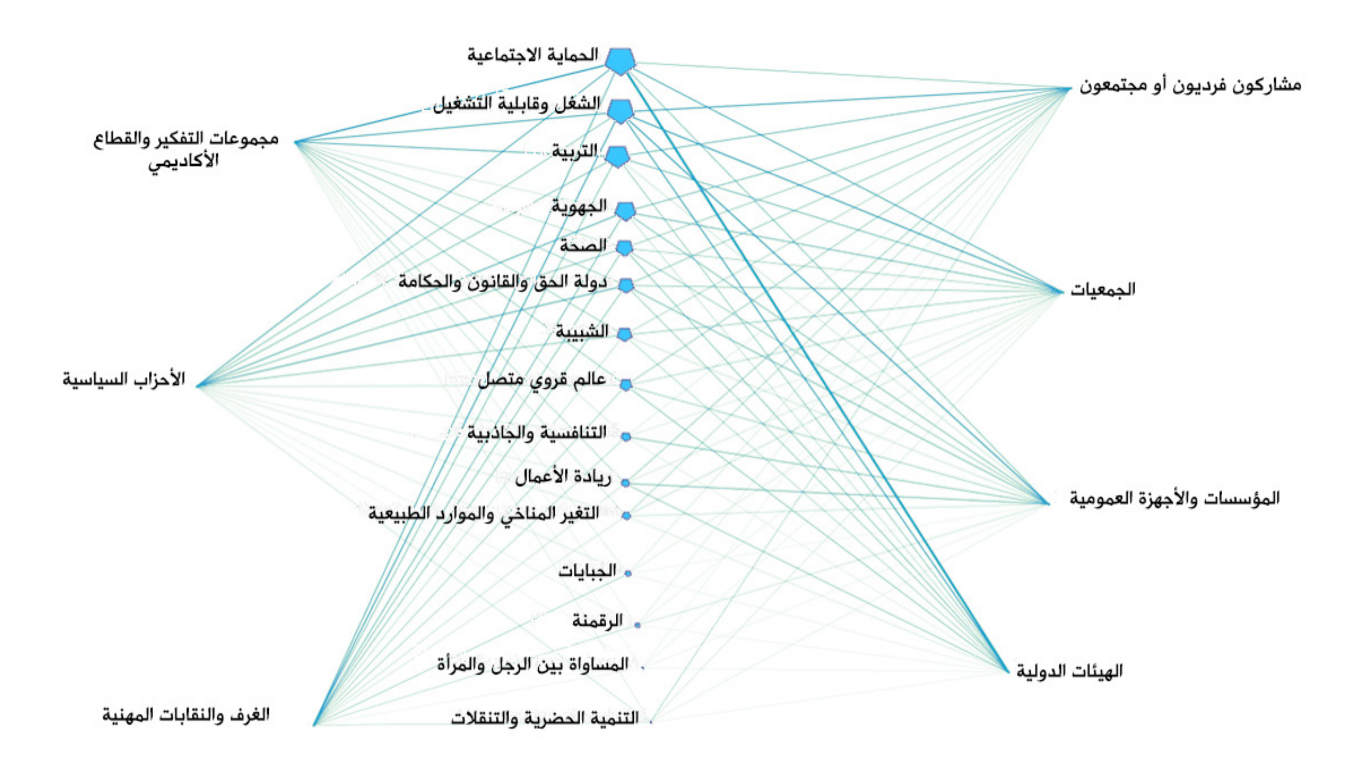
الانتظارات أو التطلعات تتمحور حول ثلاثة جوانب قوة:

- اقتصاد يكون أكثر شمولية، مما يترجم بطلب المزيد من الوسائل لمواكبة المبادرة وتنمية الفرص الاقتصادية؛
- اقتصاد أكثر خلق للقيمة، مع انتظارات قوية معبر عنها من أجل الرفع من مستوى الاقتصاد المغربي، وإنتاجيته ومناصب الشغل التي يخلقها، مع الإشارة إلى أن هذه الانتظارات موجهة، في غالبيتها، نحو طلب مزيد من الابتكار والبحث التطبيقي؛
- اختيارات اقتصادية تكون متصلة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الترابية.
- إدارة أكثر فعالية وأكثر انفتاح على المواطنين، وتخليق الحياة العامة، وكذا تعزيز الحريات العامة

توجد العلاقة مع الإدارة في صلب عمليات الإنصات إلى المواطنين: حيث يقومون بإبراز ضرورة فعالية الإدارة، والتي تمر، حسبهم، من خلال تبسيط المساطر، وانفتاح أكبر على المجتمع المدني، وتصحيح ممارسات الحكامة، مع دعوة، مشتركة بين الجميع، لمحاربة فعالة للرشوة ولتحسين الشفافية والولوج إلى المعلومة، والتي ينظر إليها كضمان لولوج متكافئ للموارد والفرص الاقتصادية. فضلا عن ذلك، تتلاقى مضامين عمليات الانصات حول طلب توضيح قواعد التعامل، فيما يخص ما هو مسموح به أو لا، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو على مستوى التعبير الثقافي والحريات العامة، مع إرادة تهدف إلى الحد من العبث، وتطلعات لتفعيل آليات الحكامة التي تأخذ بعين الاعتبار التنوع على مستوى المجالات الترابية والوضعيات والواقع الاجتماعي. على المستوى السياسي، تتمحور الطموحات حول مسؤولية أصحاب القرار، مع تفعيل مبدأ المحاسبة، وتقوية الآليات التشاركية، إضافة إلى طلب تقريب أكبر لمراكز القرار من الموطنين..

3. تقديم مفصل لمضامين عمليات الإنصات إلى المواطنين

رسم بياني رقم 1. المواضيع الأكثر ورودا في جلسات الإنصات والمساهمات المنظمة من طرف اللجنة



الجامعة الدولية بالرباط، أكتوبر 2020.

موضوع التربية والتكوين:

اهتمامات تتركز حول أداء المدرسة العمومية وتكافؤ الفرص

- ***الملاحظة***

ثمة تخوف يجمع ما بين المشاركين في عمليات الانصات: يهم تعميق الفوارق وتقاطب المجتمع المغربي. ويترجم هذا التخوف من خلال تركيز تعبير المواطنين على المدرسة: بحيث أن الكل يشجب عجزها عن لعب دورها الاندماجي، كما يبرز ذلك أقوال هذه المشاركة على مستوى المنصة التواصلية:

> ***"يوجد شرخ حقيقي بين المغاربة الميسورين والآخرين الذين هم دون ذلك: لا يلتحق الأطفال بنفس المدارس، ولا يسافرون إلى نفس الأماكن، ولا يشاهدون نفس البرامج التلفزيونية، وهذا الشرخ بين المغاربة لا يساعدنا على التقدم. يبدو أنه أصبح أكثر فأكثر ضروريا إعادة تأهيل المدرسة العمومية، ليس فقط من أجل دورها التربوية ولكن كذلك لجانبها المتسم بالمساواة".***

مشاركة في المنصة التواصلية "csmd.ma"، مارس 2020.

إن "تدهور" المدرسة العمومية، التي تعد ملاحظة مشتركة بين جميع المشاركين، يؤدي إلى خلق تصورات مسبقة سلبية، كما عبر عنه، بطريقة باهرة، هذا المشارك في عمليات الإنصات إلى المواطنين:

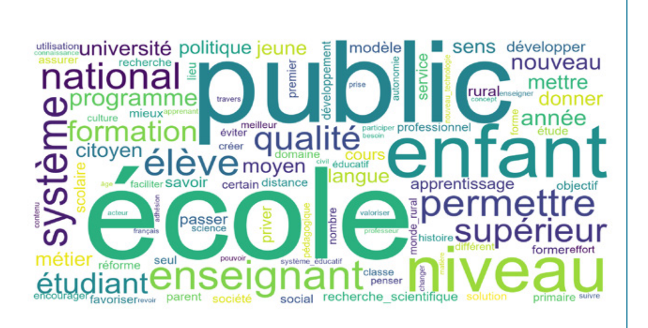
> ***"لو كنت عازبا، لم أكن لأحضر هذا اللقاء (مع اللجنة)، ولكني أب لطفل عمره ثلاث سنوات، وبسبب تدهور المدرسة العمومية المغربية، أتساءل مسبقا حول مصيره الدراسي والمستقبل ينتظره".***

مشارك في لقاء مع المواطنين، مكناس في مارس 2020.

- ***الانشغالات***

رسم بياني رقم 2. سحب العبارات حول موضوع التربية من خلال مشاركات المنصة التواصلية، الجامعة الدولية بالرباط، شتنبر 2020.





تتبلور انشغالات المواطنين في ثلاث نقط:

في المرتبة الأول، **الفوارق الاجتماعية والمجالية للنظام التربوي**: ذلك أن الاختلافات في شروط عملية التلقين بين التعليم الخصوصي والعمومي وبين العالم الحضري والقروي هيمنت على جلسات الإنصات إلى المواطنين. يبرز توجهان من بين المشاركين: التوجه الأول، وهو الغالب، يدعو إلى "توحيد المستوى بين العمومي والخاص"، وإلى تركيز، لأجل ذلك، المجهودات حول "إعادة تأهيل" المدرسة العمومية:

" المدرسة العمومية تسجل مستويات دنيا للجودة، والمدرسة الخاصة لا تفكر إلا في القيام بأعمال تجارية. وللخروج من هذا النظام الجهنمي، يتعين أن نتوجه نحو مدرسة عمومية ذات جودة بالنسبة للجميع".

مشارك في المنصة التواصلية "csmd.ma"، الدار البيضاء مارس 2020.

أما التوجه الثاني، فيدين مبدأ اعتبار المدرسة كسلعة، ويدعو إل تعميم مبدأ المجانية:

"إصلاح النظام التربوي يجب أن يدعم تعليما شعبيا ومجانيا يضمن احترام المساواة بين جميع المتمدرسين".

مساهم جمعوي، مساهمة حرة، يونيو 2020.

وعلى الهامش، يدعو بعض المشاركين إلى العكس؛ إلى تعميم التعليم الخصوصي تحت مسمى "الكفاءة التدبيرية" للمتعاملين.

وفي المرتبة الثانية، تحل **كفاءة هيئة التدريس**: حيث تتباين الآراء فيما يخص تقييم هيئة التدريس الحالية ومسؤوليتها في تدهور النظام التربوي: فبالنسبة للبعض، هناك "نقص في الكفاءات"، وبالنسبة لآخرين، فالأمر يتعلق ب "نقص في الوسائل" أو كذلك " غياب شروط العمل اللائقة". لكن جميعها تتجه نحو نفس المطلب والذي يهم تقوية كفاءات المدرسين.

"توظيف أحسن العناصر والمتميزة منها كمدرسين في القطاع العمومي، (...) والاستثمار في تكوين جيل جديد من الأساتذة".

مساهم في المنصة التواصلية "csmd.ma"، مايو 2020.

وفي المرتبة الثالثة، **لغات التلقين**: بحيث يبرز تياران من خلال تعبير المواطنين؛ الأول براغماتي يتناول مسألة اللغات بالنظر لضرورات عالم الشغل، وهو التيار الغالب بشكل أوسع، خاصة في وسط الشباب الذين تمت استشارتهم.

"يجب تدريس اللغات الأجنبية للأطفال في المدارس العمومية بشكل فعال منذ سنهم المبكر، على غرار المدارس الخاصة، من أجل تمكينهم من الانفتاح على العالم والتوفر على فرص لتوسيع أفاقهم المستقبلية".

مساهمة في المنصة التواصلية "csmd.ma"، الدار البيضاء، مايو 2020.

أما التيار الثاني، فيتناول مسألة اللغات بالنظر إلى أسئلة الهوية الوطنية، وهذا التيار يتواجد خاصة وسط المساهمات الموجهة من طرف الائتلافات الجمعوية (جمعية سوسيو-ثقافية).

هذان التوجهان يتقاسمان انشغالا مزدوجا: انشغال يتعلق بتوطيد اللغتين الوطنيتين (العربية والأمازيغية)، بموازاة مع انشغال يتعلق بإدخال اللغات الأجنبية إلى المدرسة: تنصب الاختلافات، بهذا الخصوص، على المكانة التي ستحظى بها هذه الأخيرة، إذ أن حول اللغات الأجنبية تثير تقاطب الانتقادات عندما يتم خلطها مع اللغة الأولى للتعليم.

علاوة عن ذلك، تظهر انشغالات تتعلق، من جهة، بمناهج ومضامين التدريس (المهارات الشخصية والتكنولوجيا)، ومن جهة أخرى، بتقوية القيم المدنية وسط المدرسة.

"يتعين على البرنامج البيداغوجي الجديد أن يغني معارف التلميذ في مختلف التخصصات، ولكن يجب أيضا أن ينمي إمكاناته التواصلية واللغوية، وكذا بناء شخصيته".

م.م. تعبير كتابي لتلميذ في المستوى الثانوي، الرباط، أبريل 2020.

- ***الاقتراحات الأكثر تداولا***

إعادة تقييم مهنة التدريس من أجل "استقطابها لأحسن الكفاءات".

يشار باستمرار إلى مجموعة من الإجراءات التي تترجم رغبة مشتركة لتقوية جاذبية مهنة التعليم: إعادة تقيم الأجور، تحسين ظروف حياة المعلمين في المجال القروي، تنمية التكوين المستمر، تقوية أساليب التوظيف.

"يجب إعادة التقدير للأستاذ من خلال الرفع من راتبه، ذلك لأنه يعد النواة الأساسية للنظام التربوي".

مشارك في لقاء تواصلي مع المواطنين، مكناس في مارس 2020.

إدراج اللغات الأجنبية منذ المدرسة الابتدائية ينال تأييدا واسعا: حيث يبرز توافق حول اللغة الإنجليزية، بينما اللغة الفرنسية تحدث تقاطبا بين المشاركين.

"تدريس اللغات الأجنبية للأطفال في المدارس العمومية منذ سنهم المبكر بشكل فعال، على غرار المدارس الخاصة، من أجل تمكينهم من الانفتاح على العالم والتوفر على فرص لتوسيع أفاقهم المستقبلية".

مساهمة في المنصة التواصلية "csmd.ma"، الدار البيضاء، مايو 2020.

توحيد لغات التدريس بين المستوى الإعدادي والعالي يثار بشكل مكثف: ويرتكز المحور الرئيسي للتفريق على اختيار لغات التوحيد والمبررات المثارة: سهولة التعلم بالنسبة للبعض، وتأكيد الهوية الوطنية و/أو الدينية.

"ينبغي أن يكون من الممكن منح طلبة المستوى العالي إمكانية اختيار اللغة التي يرغبون أن يلقنوا بها أثناء مسارهم الجامعي: سيكون هذا الأمر وسيلة لتجاوز المشكل الصعب لاختيار اللغات".

ي. م، مساهمة الطلبة الجامعيين، يونيو 2020.

رقمنة التعليم: هذا الأمر تمت إثارته في تعبيرات المواطنين باعتباره بمثابة "حلا": هناك توجهان متعارضان، الأول، ذو أغلبية وسط المشاركين، يجعل من الرقمنة جوابا على النقص في أعداد المدرسين، خاصة في العالم القروي؛ والثاني، يتبناه في الغالب الشباب الذين تم الإنصات إليهم، والذين يتشبثون بصعوبات التعليم عن بعد، ويؤكدون على الفجوة الرقمية التي أبرزتها الأزمة الوبائية (أنظر أدناه).

"خلال الحجر الصحي بسبب كوفيد-19، مكن التعليم عن بعد من استمرارية بيداغوجية في جميع الأنحاء باستثناء في العالم القروي لأسباب متنوعة، مثل، النقص في الوسائل المادية كالهواتف الذكية، واللوحات الإلكترونية أو الحواسيب، وكذا عدم التوفر على شبكة الأنترنيت أو عدم إمكانية الولوج إليها".

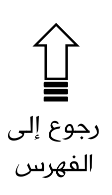
مساهمة على مستوى المنصة التواصلية "csmd.ma"، مراكش، يوليوز 2020.

موضوع الصحة والحماية الاجتماعية

تغطية صحية وطنية جيدة وحماية اجتماعية أساسية للفئات الهشة

- ***الملاحظة***

بخصوص موضوع الصحة، تمحورت تعبيرات المواطنين حول الفوارق وحالات التمييز المتعددة فيما يخص الولوج إلى علاجات ذات جودة: بحيث تم ربط الصحة، بشكل وثيق، بطلب مزيد من الحماية الاجتماعية.



رسم بياني رقم 3. سحب من كلمات حول موضوع الصحة والحماية الاجتماعية من خلال مشاركات المنصة التواصلية





الجامعة الدولية بالرباط، شتنبر 2020

- ***الانشغالات***

فيما يخص الصحة، تتركز انشغالات الموطنين حول النقص في الوسائل: النقص في أعداد العاملين بالمستشفيات، وتهالك التجهيزات الصحية، وكذا نقص في الأدوية والأطباء الخواص، وصعوبة قوية في الولوج إلى العلاج (مدة الفحوص، والمسافة بين المسكن والمستشفى، ...) تعد إشكاليات تم التعبير عنها بحدة متباينة حسب المناطق، ولكن في كل الأماكن، تثير هذه الإشكاليات إحباطا كبيرا:

> ***"مشكلتنا الرئيسية في العرائش هي غياب البنية التحتية الصحية: يتعين على الأشخاص الذين يعانون من أمراض خطيرة التنقل إلى الرباط من أجل العلاج لأنه هنا لا توجد مراكز مجهزة، ولا أي موارد بشرية، ولدينا نقص حتى على مستوى الأدوية ".***
>
> مساهمة في لقاء مع المواطنين، العرائش، فبراير 2020.

> ***"المراكز الصحية والتجهيزات والموارد البشرية المؤهلة والمختصة، هذا ما ينقص مدينة تاونات، سواء على المستوى الجهوي كما هو على مستوى الدواوير (..). نحن نعيش معاناة حقيقية: إذ لا تجد في مركز صحي سوى ممرضة واحدة لأزيد من 14.000 من الساكنة، زيادة على غياب وعدم توفر الأدوية".***
>
> مساهم في لقاء مع المواطنين، تاونات، مارس 2020.

تتميز مطالب المواطنين في ميدان الصحة بخاصية: حيث تبرز هذه المطالب أشكال عدم المساوات الناتجة عن "المرض" و"قلة" التنمية، والإحباطات التي تغذيها، كما يعبر عنه، بشكل واضح، هذا المشارك في عمليات الإنصات إلى المواطنين:

"يتم بناء مستشفى لنا، لكن ليس لدينا وسائل للقيام بتشغيله وتوظيف العاملين في المجال الطبي؛ ويتم القيام بحملات للتشخيص لصالحنا، لكن ليس لدينا مراكز لعلاج السرطان. وعندما تعلم أنك مصاب بالسرطان، يجب الذهاب إلى مدينة فاس، أو أحيانا حتى إلى مدينة الرباط، وعندما ينتهي بك المطاف بالحصول على موعد، فإن الجهاز يكون معطلا: إذن ماذا يفيدنا أن نعرف أننا مرضى إذا لم يكن بإمكاننا أن نتعالج؟".

مساهم في لقاء مع المواطنين، خنيفرة، مارس 2020.

كشف وباء كوفيد19- من اهتمام الناس بالصحة وبشروط الولوج للعلاج، لكن هذا الأمر أدى إلى التركيز على مسألة أعم تتعلق بالتغطية الاجتماعية: فالمشاركات المسجلة ضمن خانة كوفيد19- على مستوى المنصة التواصلية كلها، مثلا، تربط بشكل وثيق تقوية الحماية الاجتماعية بتعميم التغطية الصحية.

"إذا كان جميع أفراد الشعب قد استفادوا من تغطية صحية، فإن دعم الأشخاص في وضعية صعبة خلال هذه الأزمة كان سيكون أوتوماتيكيا وبشكل أسرع. من المفروض أن يتم تعميم الحماية الاجتماعية على الجميع، مع التكفل، في المقام الأول، بالعلاجات الصحية".

مساهم على مستوى المنصة التواصلية "csmd.ma"، مايو 2020.

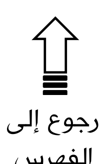
فيما يخص الحماية الاجتماعية، تتلاقى الانشغالات حول الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية ومن الهشاشة. بحيث تُبرز هذه الانشغالات اهتماما مشتركا إزاء **تضامن منظم** يهدف إلى التقليص من مستويات الفقر الشديد. هذا الاهتمام تم دعمه بالإجراءات التي تم اعتمادها كجواب على الأزمة الصحية لكوفيد-19، كما قامت بملاحظته بشكل رائع هذه المساهِمة:

"وضحت لنا الأزمة أن ضمان تغطية اجتماعية لجميع السكان كان ممكنا وأن وضع شبكات الضمان الاجتماعي بالنسبة للذين لا يملكون أي شيء كان في متناولنا".

مساهمة على مستوى المنصة التواصلية "csmd.ma"، غشت 2020.

علاوة عن ذلك وحول موضوع الحماية، فإن الأسئلة المرتبطة بالرعاية الاجتماعية، مثل المعاشات، والتعويض عن العطالة، إلخ، قد تم التعبير عنها بشكل منهجي وفئوي في جلسات الإنصات إلى المواطنين. وبالتالي، نسجل تعبئة مهمة للائتلافات السوسيو-مهنية في المشاركات الحرة الموجهة إلى اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي[3] : حيث إن جمعيات العمال المستقلين، والمتقاعدين، والصناع التقليديين، والمهن الحرة، والموظفين العموميين، كلهم جعلوا من توطيد نظامهم المتعلق بالتغطية الاجتماعية من بين المواضيع المركزية لمشاركاتهم؛ وكذلك، عبر المشاركون على مستوى المنصة التواصلية عن اهتمام ملحوظ من أجل توسيع الحماية الاجتماعية إلى "العاملين في القطاع غير المهيكل". لذا، على العموم، تبقى الرعاية الاجتماعية مسألة مرتبطة بالشغل أكثر من كونها مرتبطة بالتضامن الوطني.

3 لائحة المساهمات الحرة التي تم توجيهها إلى اللجنة المذكورة توجد ضمن الفهرس.



- ***الاقتراحات الأكثر تداولا***

فيما يخص الصحة، تتلاقى جميع الاقتراحات حول مبدأ تدعيم النفقات العمومية للاستثمار: ذلك أن تعميم التغطية الطبية للمواطنين، وتعزيز العاملين في الهيئة الطبية والشبه الطبية، وتحسين وضعيتهم، يعتبرون من المقترحات التي تتكرر بشكل شبه متفق عليه.

"الأساسي في مغرب الغد هو العمل على إحداث بنية تحتية استشفائية حديثة لمصلحة هيئة العاملين في ميدان الصحة والمواطن، وموازاة مع ذلك، يتعين علينا تزويد البنية التحتية بتجهيزات حديثة من أجل ضمان خدمة أكثر فعالية".

فاضل.م. تعبير كتابي لتلميذ في المستوى الثانوي، أبريل 2020.

فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، هناك إجماع حول تعميم التغطية الاجتماعية الأساسية للأشخاص المعوزين: تقوم الاقتراحات، من جهة، بتحديد مضمونها ومحيطها، مبرزة هنا اختلافات قوية؛ غير أن التكفل بالرعاية الصحية والمساعدات المالية المباشرة للفئات المستهدفة هي الحلول المقترحة الأكثر تداولا.

"توفير دعم مباشر للأرامل من أجل الاعتناء بالأيتام وبذواتهن، وكذا رعاية الأشخاص المسنين التي تتجاوز أعمارهم 70 سنة وإعفائهم من تكاليف النقل والعلاج الطبي".

مشارك على مستوى المنصة التواصلية، مراكش في مايو 2020.

من جهة أخرى، يجمع البحث عن حل للتمويل عددا كبيرا من المشاركين: يتم إعطاء الأولوية لنوعان من الحلول، وهما إعادة تخصيص الضرائب والمساهمات أو الرسوم الخاصة. تتم إثارة مبدأ فرض ضريبة على الأغنياء بشكل جزئي من طرف بعض المشاركين، فيما تم تسجيل اهتمام، أكثر على الهامش، إزاء مأسسة الزكاة.

"يتعين إحداث صندوق الزكاة لأجل مساعدة المحتاجين في جميع فئاتهم، ويجب أن يكون لدى الصندوق برامج سنوية حسب حاجيات المجموعة المستهدفة".

مشارك على مستوى المنصة التواصلية، الرباط في مايو 2020.

موضوع التشغيل

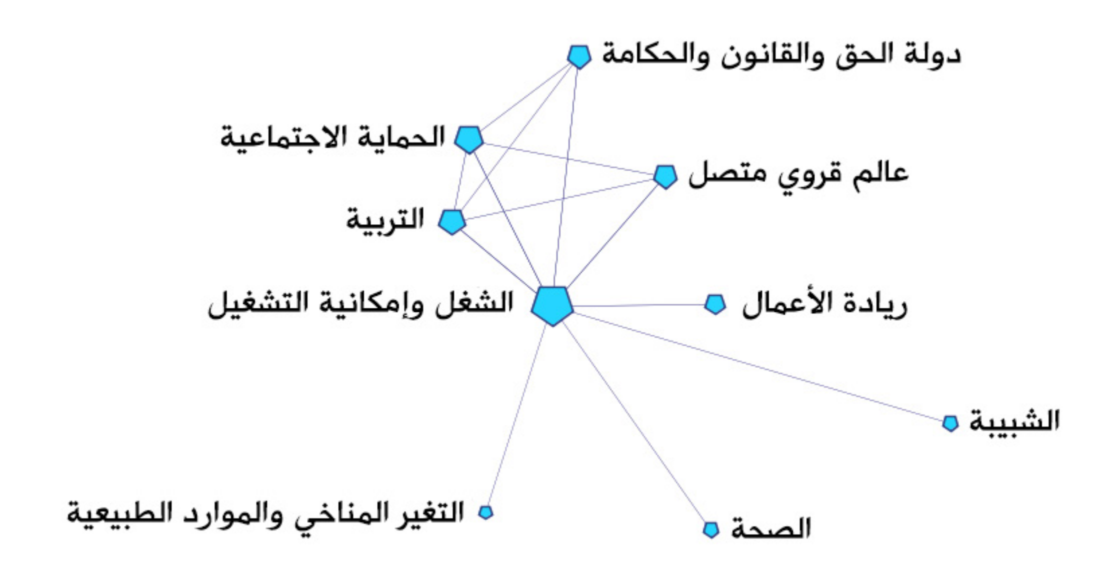
مزيد من الكفاءات الفردية، ومزيد من الفرص الاقتصادية، ومزيد من الجودة

- ***الملاحظة***

يعد التشغيل موضوعا في صلب عمليات الانصات. إذ أنه في تعبيرات المواطنين، يتم تناول مسألة التشغيل من زاوية الكفاءات: بحيث يكون، بذلك، هذا الموضوع، على سبيل المثال، مرتبطا، بشكل أكثر تواترا، بالتربية وريادة الأعمال والعالم القروي، كما يوضح ذلك الصورة الواردة أدناه.

تظهر عمليات الإنصات إلى المواطنين تصورا مشتركا بشكل واسع: من قبيل ولوج غير سوي لسوق الشغل، وعدم تكافؤ الفرص حسب المناطق الأصلية والإقصاءات المتعددة حسب التكوينات.

رسم بياني رقم 4. تنافسية المواضيع المرتبطة بالتشغيل في عمليات الإنصات والمشاركات على مستوى اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي



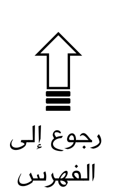
الجامعة الدولية بالرباط، شتنبر 2020

- ***الانشغالات***

في مجال التشغيل، تبرز ثلاثة أنواع:

أولا: النقص في الفرص الاقتصادية: في المناطق المتأثرة بالأزمة الاقتصادية، يتم تناول إشكالية البطالة ليس من زاوية الحق في الشغل ولكن من زاوية الفرص الاقتصادية، كما يبين ذلك هذا المقتطف من جلسة الإنصات بمدينة جرادة:

> ***"تأثرت جرادة بإغلاق المناجم، وإغلاق الحدود، وكذلك بالوضع الدولي بالنظر إلى أن المهاجرين المنحدرين من المدينة والذين استقروا في إسبانيا كانوا يرسلون المال إلى عائلاتهم (..)؛ ولم يكن الحراك بجرادة سوى نتيجة لهذه الوضعية المتعلقة بالغياب التام للفرص الاقتصادية، بأي شيء تريدون أن يعيش الناس وقد تم إغلاق كل شيء؟".***
>
> مشارك في جلسة الإنصات إلى المواطنين، جرادة، 29 فبراير 2020.



رجوع إلى الفهرس

وهو ما يترجم بنوعين من الاهتمام: الأول يتمحور حول مواكبة المبادرة الاقتصادية، مع اهتمام ملحوظ يخص تنمية النماذج الاقتصادية البديلة (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمقاولة ذات مهمة، والتعاونية، إلخ...)، **والثاني حول جاذبية المناطق**، مع مطالب بتفضيل الاستثمار الخاص (تهيئة عقارية، ومناطق صناعية، وثاني (..))، وهو ما تلخصه تماما هذه المشاركة في جلسات الإنصات المنعقدة في شمال المغرب.

"المشكل رقم 1 هنا في باب برد، هو البطالة وخاصة بداية من هذه السنوات الأخيرة (.). وللخروج من مشاكلنا، يتعين أن يتم خلق لفرص العمل في الجهة من خلال الاستثمار، وإحداث المقاولات، أو التعاونيات، من أجل إحداث فرص العمل. لذلك، يجب مساعدتنا على إنشاء مشاريع واستقدام المشغلين".

مشاركة في جلسة الإنصات المنعقدة بالضاحية (délocalisée)، جماعة باب برد في فبراير 2020.

ثانيا: تعزيز الكفاءات: يبرز توجهان من خلال تعبير المواطنين:

- الأول يتمحور حول مسألة ملاءمة نظام التكوين والمسارات الجامعية مع سوق الشغل الذي يتركز حوله اهتمام المشاركين. وفي هذا الصدد، يتم تسجيل تعبئة قوية وسط المشاركين في عمليات الإنصات من أجل إصلاح نظام التوجيه، ولتنمية القدرات الشخصية، لذلك، على سبيل المثال، حول موضوع إمكانية التشغيل، أغلبية الطلبة الجامعيين، الذين ساهموا في الدعوة للمشاركة، جعلوا من تنمية القدرات الشخصية الموضوع الرئيسي لمساهمتهم، داعين، في نفس الوقت، إلى تعليم "ينمي شخصياتهم، (..) ويساعدهم على مواجهة سوق الشغل". وعلاوة عن ذلك، تركز الاهتمام حول تعزيز التكوين المستمر ومنح شهادات الكفاءات.

- أما التوجه الثاني فيرتبط بشروط الولوج إلى العالم المهني، مع اهتمام يتمحور حول امتلاك شهادات مهنية، وكذا تنمية التكوين بالتناوب والتكوين المستمر والتداريب بالمقاولات.

ثالثا: سجل ثاني يبرز فيما يخص التشغيل: يتمحور حول ضعف جودة فرص الشغل، ويرفض، عموما، "الطابع الأقل تكلفة" للاقتصاد المغربي.

رسم بياني رقم 5. سحب من كلمات حول موضوع التشغيل من خلال مشاركات المنصة التواصلية





جامعة محمد السادس ببنجرير، أكتوبر 2020

موضوع الاقتصاد

دعم المبادرة الاقتصادية وخلق مزيد من الثروات

- ***الملاحظة***

هناك تنوع في نقط الدخول يتم تعبئتها ضمن المساهمات وعمليات الإنصات إلى المواطنين لمعالجة العلاقة بين التنمية والتطور الاقتصادي. لكن يبرز خط فاصل ضمن هذه المساهمات: **إذ يتم الإجماع على تصور التمكين الاقتصادي كشرط للاندماج الاجتماعي**. ويترجم هذا التمكين من خلال رغبات مشتركة من أجل اقتصاد أكثر شمولية وأكثر خلقا للقيمة. كما يبين المقتطف أدناه من جلسة الإنصات ذلك بقوة:

> ***"لدي مقترح لإعادة الكرامة للناس ولجهة جرادة: والذي يتعلق بقرية سيدي بوبكر التي أنتمي إليها: هناك، يوجد منجم للرصاص، وحسب الأرقام، سيكون هناك ما بين 500 و700 منجمي الذين يلجون كل يوم إلى الدهاليز من أجل استخراج المعدن وبيعه. لماذا لا يتم إحداث مصنع للبطاريات في الموقع بما أن المادة الأساسية للبطاريات هي الرصاص؟ (..)".***

مشارك في جلسة الإنصات إلى المواطنين، جرادة في 29 فبراير 2020.

- ***الانشغالات***

ثلاثة اهتمامات تبرز من عمليات الإنصات إلى المواطنين:

أولا: توسيع المشاركة الاقتصادية. تترجم هذه المشاركة من خلال طلب للإمكانيات موجه نحو مواكبة المبادرة الاقتصادية، كما توضح ذلك، بشكل رائع، الأقوال التالية المستخرجة من جلسات الإنصات بخنيفرة وباب برد:

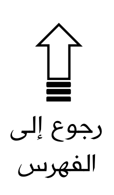
> ***"تزخر الجهة بثروات طبيعية، لن يكون عندنا مشكل لجذب السياح بما أن الناس يأتون أصلا من العالم كله لزيارة المحمية: يتعين فقط أن يقال لنا كيف نعمل من أجل تنمية ثرواتنا".***

مشارك في لقاء تواصلي مع المواطنين، خنيفرة في مارس 2020.

> ***"نحتاج إلى النقل كأولوية، لكن نحتاج أيضا لأشخاص لكي نستطيع إعداد مشاريعنا: قمنا بخلق تعاونيات لمحاربة الفقر الذي لدينا هنا في باب برد، ولكن نحن بحاجة إلى مزيد من الخبراء، ومزيد من الأشخاص الذين يساعدوننا، ومزيد من الدراية والمعرفة، لتأطيرنا".***

مشاركة في جلسة الإنصات إلى المواطنين، الجماعة القروية باب برد في 22 فبراير 2020.

بمعنى أوسع، ترتكز الانتظارات فيما يخص المواكبة على 1) الموارد الاقتصادية التي تمكن من تحقيق أحد المشاريع؛ 2) تنمية القدرات الفردية والجماعية؛ 3) دعم المخاطرة، الموجهة نحو تمويلات ملائمة ومساعدات للولوج إلى السوق؛ ومقترنة برغبات مشتركة من أجل ضمان ولوج متكافئ للموارد.



ثانيا: صعود في القيمة للاقتصاد. يترجم هذا الصعود عبر تركيز جلسات الإنصات إلى المواطنين على موضوع الابتكار: بحيث إن ثلث المساهمات الحرة الموجهة للجنة الخاصة بالنموذج التنموي انصبت خصيصا على مسألة البحث والتنمية. ولقد تمت مقاربة الموضوع من زاويتين:

- الأولى تتمحور حول المقاولة وعلاقتها بالجامعة، مع اهتمام بخصوص انفتاح الجامعة على المقاولات المتوسطة والصغرى والمقاولات الصغيرة جدا، وعلى القطاعات التقليدية (الفلاحة، والصناعة الغذائية، والصناعة التقليدية).
- والثانية تتمحور حول شروط تنظيم البحث العلمي(..).

الأولى والثانية يكشفان طموحات تهم التنمية على المستوى الوطني لاقتصاد المعرفة، الذي يجمع المشاركون على النظر إليه "كرافعة أساسية لتحول الاقتصاد المنتج". (مشاركة جماعية، محاضرة معتمدة في فبراير 2020).

وعلاوة عن ذلك، فإنه يتم تسجيل اهتمام ملحوظ لدعم علامة "صنع في المغرب": هذا الاهتمام جرى تقويته بالأزمة الوبائية، ويشهد على ذلك، على سبيل المثال، المشاركات المسجلة في المنصة التواصلية على مستوى الخانة المخصصة للجائحة، والتي أكدت على دعم الإنتاج الصناعي الوطني كواحد من بين أهم الدروس المستفادة من الأزمة.

ثالثا: الترسيخ المجالي للسياسات الاقتصادية. في المجمل، يتقاسم المشاركون الإحساس بأن المناطق لا تعطاها القيمة التي تستحق: كما تم التعبير على **اهتمام قوي يخص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**، الذي تم اعتباره بأنه أكثر انسجاما مع الحاجيات المحلية، وبصفة أعم بالنسبة للسياحة والثقافة اللتان تبرزان، كلتيهما، بشكل متواتر ضمن تعبير المواطنين كقطاعين قادرين على "تثمين الموارد المحلية". من جهة أخرى، فقد تم التعبير عن مخاوف اقتصادية فيما يخص المحافظة على الموارد: هذه التخوفات تقوم ضمن تعبير المواطنين بإبراز اهتمام بالنسبة لمراعاة أفضل لاستمرارية الموارد: كما يركز الماء اهتمام المساهمين، كيفما كان موطنهم الأصلي، إضافة إلى بروز اهتمام بالنسبة للمحافظة على الموارد الغابوية.

- ***الاقتراحات الأكثر تداولا***

فيما يتعلق بالابتكار، تتمحور المقترحات حول حلول للتمويل: حيث أن تشكيل "قرض ضريبة-بحث"، والإعفاء الضريبي فيما يخص البحث والتنمية بالنسبة للمقاولات المتوسطة والصغرى وخلق نظام الأستاذ-الباحث، يعتبرون من بين الإجراءات التي تم الإشارة بشكل كبير.

ويجمع الولوج للتمويل عددا كبيرا من المساهمين: تتمحور المقترحات حول إنشاء صندوق خاص يتم تمويله بمساهمات خاصة ويتم توجيهه لدعم صغار المستثمرين، والمقاولات المتوسطة والصغرى والمقاولات الصغيرة جدا (رسوم على عمليات خاصة أو فئات من المساهمين).

يتم اعتبار تنمية النماذج الاقتصادية البديلة (مقاولة جماعاتية، وتعاونيات، واقتصاد اجتماعي وتضامني، ...) حلولا أكثر "قربا" من الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجالات الترابية. كذلك، يتم الإشارة إلى مقترحات لتعزيز إحداث المقاولات بضمان الولوج إلى السوق من خلال الطلب العمومي ("تقوية" دفاتر الطلبات (الحجم))، وتسهيل المناهج والمساطر.

وفيما يخص دعم الصناعة الوطنية، يتم اقتراح إجراءات لتحفيز الأفضلية الوطنية، كتشجيع استهلاك المنتوجات المصنوعة محليا، وإحداث علامة "صنع في المغرب".

موضوع الحكامة ودولة الحق والقانون

فعالية الإدارة، وتعزيز الحريات السياسية وتقوية المشاركة

- ***الملاحظة***

يبرز من خلال عمليات الإنصات إلى المواطنين إحساس، مشترك بشكل واسع، يهم اختلالات الفعل العمومي، والتي يتم تصورها كمعرقلة للمبادرة الاقتصادية، وبشكل أعم لتطور المجتمع: كما أن استمرار مظاهر كالرشوة والمحاباة ووجود مناطق رمادية، مع حدود مبهمة ما بين ما هو مرخص من عدمه يغدي انزعاجا عاما.

"أحلم بمغرب بدون بيروقراطية، مغرب بدون ظلم، مغرب يحارب الفقر. أحلم بمواطنين مغاربة استعادوا الثقة في الإدارة ومؤسسات الدولة التشريعية والقانونية والتنفيذية".

س.م، استماع للمؤثرين، 17 شتنبر 2020.

يتم وضع الرشوة والريع ومراكمة الوضعيات الاقتصادية والسياسية، باستمرار في اللائحة السوداء في تعبير المواطنين: بحيث يبرز من خلال هذا الأخير تصور، يتم تقاسمه باتفاق بين الجميع، يتعلق بعدم النزاهة التي تشمل النخب على نطاق واسع. ويترجم هذا التصور بتحد قوي في مواجهة النظام السياسي والإداري (منتخبون، وأحزاب سياسية، وموظفون بالمناطق الجهوية، إلخ.)، والذي تم التعبير عنه بشكل واسع، على سبيل المثال، على حد سواء في لقاءات المواطنين أو على مستوى المنصة التواصلية.

"إنه من المستحيل الحديث على النموذج التنموي بدون الحديث عن مشكلتين كبيرتين: الإثراء غير المشروع، الذي يتعين تجريمه، وتفعيل مبدأ تقديم الحسابات".

م.م، مشارك في لقاء مع المواطنين، تاونات، مارس 2020.

"مجموعة كبيرة من السياسيين يستفيدون من وضعياتهم من أجل الإثراء غير المشروع. يتعين على كل واحد أن يؤدي الضرائب المستحقة عليه".

مشارك على مستوى المنصة التواصلية "csmd.ma"، مايو 2020.

- ***الانشغالات***

رسم بياني رقم 6. سحب من العبارات حول موضوع "الحكامة ودول الحق والقانون" من خلال مشاركات تم التوصل بها على مستوى المنصة التواصلية "csmd.ma"



جامعة محمد السادس بوليتكنيك، أكتوبر 2020

ويترجم هذا الأمر عبر تركيز عمليات الإنصات على العلاقة مع الإدارة: إذ يبرز اتجاهين من خلال تعبيرات المواطنين؛ الأول يركز على الطابع المسطري والمركزي للإدارة (..):

> ***"التعقيدات التشريعية والمساطر الإدارية تمنع الاستثمار في الجهة، هناك، على سبيل المثال، صعوبة حقيقية في فهم القواعد المطبقة بالنسبة لاستغلال الأراضي".***
>
> مشارك في لقاء مع المواطنين، تاونات، مارس 2020.

ويتمحور الثاني حول علاقة الحذر التي يتم التعامل بها إزاء المجتمع المدني:

> ***"المشكل الحقيقي ليس هو القدرة على معالجة الملف في 24 ساعة أو في 48 ساعة، المشكل هو ألا يتم إعطاء أي اعتبار للوقت وللمجهودات المادية والمالية المبذولة من طرف المواطن (..). نحتاج إلى مرافق عمومية تحسن التعامل".***
>
> مساهم على مستوى المنصة التواصلية، الرباط-سلا-القنيطرة، غشت 2020.

كما ينصب اتجاه ثالثا على تخليق الحياة العامة، والتي تترجم، ضمن مساهمات المواطنين، من خلال الأهمية التي تعطى لمسألة المسؤولية وتقديم الحسابات:

> ***"بدون مبدأ تقديم الحسابات، لا يوجد أي مخطط تنموي أو نموذج يمكنه أن ينجح".***
>
> مشارك في لقاء مع المواطنين، العرائش في فبراير 2020.

إضافة إلى ما سلف، ثمة انشغال ثان: العبث الذي ينتج عبر وجود "مناطق رمادية" يعد مسألة يتم إثارتها من طرف عدد كبير من المشاركين، خاصة على مستور المناطق وبين الشباب الذين تمت ملاقاتهم. في الحياة اليومية، يتم السماح ببعض عدد من الأعمال التي لا يكون معترف بها من الناحية الرسمية والقانونية. هذه المناطق الرمادية تتلاقى في مستويات مختلفة من الحياة العامة: فعلى المستوى الاقتصادي، تمثل زراعة القنب الهندي المثال الأبرز، الذي يتم إثارته في جلسات الإنصات إلى المواطنين في شمال المغرب.

"تسيطر زراعة الحشيش على 90٪ من أراضي الجهة (..). الجبال والأراضي غير صالحة للفلاحة، مما يؤدي إلى الفقر والهشاشة والبطالة: يتم التغاضي لأجل أن يقوم الفلاحون بكسب عيشهم، لكن، في نفس الوقت، أغلبهم مبحوث عنه من طرف السلطات. يتعين إيجاد حل".

مشارك في أوراش للمواطنين، الجماعة القروية لباب برد، 22 فبراير 2020.

ولكن أيضا على مستوى الحريات الشخصية، أو على مستوى التعبير الثقافي، وكمثال على ذلك، كما تمت الإشارة إليه من طرف الشباب الذين تم الإنصات إليهم في الورشات، الممارسات الفنية في الفضاء العام التي يتم السماح بها دون أن تكون معترف بها قانونا.

"مستحيل أن تعرف ما لديك، حقيقة، الحق في فعله في الفضاءات العامة: أن تأخذ صورا أو تسجل مقاطع فيديو بواسطة هاتفك النقال، كل هذا يمكن أن يعتبر بمثابة ممنوع، هذا يتوقف على الشرطة التي ستلاقي. في المجمل، أنت وحظك، أنا، مثلا، أحب أن أرسم في الشارع: في المرة الأخيرة، قالت لي الشرطة إذا كنت تنتمي لأحدى الجمعيات، يمكن لك أن تفعل ذلك، لكن أنا أفضل أن أبقى حرا وألا أنتمي لأي جمعية، هذا ما يجبرني على أن أمارس فني وحيدا وفي الخفاء".

مشارك في ورش تشاركي، الدار البيضاء، غشت 2020.

هذه المرونة لا يتم إدانتها على هذا النحو ضمن تعبير المواطنين، بل إن انعدام الأمن التي تتسبب فيه هو الذي يتم وضعه بإجماع ضمن اللائحة السوداء: يستنكر المشاركون التهديد الذي يشكله الغموض في ضل غياب آليات تضمن ممارسة العادات عندما لا تكون هذه الأخيرة معترف بها بشكل رسمي وقانوني. وهناك طلب توضيح يبرز في تعبير المواطنين: لا يتم خلطه مع إرادة مطابقة القانون مع الممارسة، بما أنه يترجم، قبل كل شيء، عبر رغبة من أجل الأخذ بعين الاعتبار تنوع الحقائق والوضعيات على مستوى المناطق.

الانشغال الثالث: تعزيز الحريات السياسية: يبرز، في هذا الصدد، اهتمامان اثنان، الأول يخص الدستور، الذي يعد مرجعا يتم ترديده ضمن تعبير المواطنين، والذي يجري تصور تطبيقه كضمان لتحقيق دولة الحق والقانون. أما الثاني، فيهم العدالة والنظام القضائي. (رسم بياني رقم 3).

"لما تصلح الوثيقة الدستورية إذا لم تسم على جميع قوانيننا. الفرق بين ما ينص عليه الدستور وواقع قوانيننا هو أساس عدم التوازن بين حقيقة نظامنا القضائي والمتطلبات الدستورية كما ينص عليه الفصل السادس الذي ينص على مبدأ تساوي الجميع أمام القانون".

مشارك في المنصة التواصلية، جهة درعة تافيلالت.

"حان الوقت لتفعيل جميع التوصيات حيال العدالة الاجتماعية والمناخية (..) وخاصة الحريات السياسية، ودون ذلك، لا يمكننا أن تقدم على الإطلاق".

مشارك في المنصة التواصلية، جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، 40 سنة.

وعلاوة عن ذلك، يبرز، من خلال عمليات الإنصات إلى المواطنين، اهتمام جد خاص بشأن الحريات العامة: حيث يبرز تياران؛ الأول يدعو إلى تعزيز الحريات الفردية، والثاني يدعو إلى تعزيز القيم الدينية والأسرية في الفضاء العام وداخل المدرسة وفي وسائل الإعلام. كما يتعين الإشارة إلى أنه، عندما يتم التطرق إلى موضوع الحريات العامة ضمن عمليات الإنصات إلى المواطنين، فإنه يتم التعبير عن ذلك بشكل نضالي: وهكذا، على سبيل المثال، فإن المشاركات، الموجهة للجنة الخاصة بالنموذج التنموي، والتي وضعت مسألة الحريات العامة في صلب اهتماماتها كان هو تلك الواردة من الائتلافات (جمعية حقوق الإنسان، جمعيات، تيارات نسوية، وجمعية الدفاع عن القيم الاجتماعية والدينية)؛ وكما هو الأمر بالنسبة لجلسات الإنصات، فإن هذا الموضوع يتم تناوله كذلك في الورشات الموضوعاتية والطاولات المستديرة المخصصة لذلك.

الانشغال الرابع؛ تقوية المشاركة: يظهر من خلال تعبيرات المواطنين اهتمام لصالح مشاركة أكبر للمواطنين في القرار العمومي. ويترجم ذلك عبر المطالبة بمزيد أكثر من القرب، مع اهتمام ملحوظ بخصوص الجهوية، التي تعد "كضمانة لتقريب المواطنين من مراكز القرار".

"يعد البعد التشاركي أساسيا، ويتعين اليوم على الشاب المغربي أن يشارك في اتخاذ القرار: أنظروا إلى الانخراط والتعبئة في شبكات التواصل الاجتماعي، سواء أردنا أم لا، هذا أيضا شكل من المشاركة، ولكن في غياب البديل".

مشارك على مستوى المنصة التواصلية "csmd.ma"، شتنبر 2020.

"لا يجب أن تكون مشاركة المواطنين (داخل اللجنة، إضافة من المحرر) سوى أخذا للرأي دون أخذ حقيقي بعين الاعتبار في القرار النهائي بالنقاشات التي تمت فيما بيننا. وبشكل عام، فإنه يتعين أن يكون المواطن منخرطا في اتخاذ القرار العمومي: بدون ذلك، فإنه من المستحيل أن تجعله يشارك".

مشارك في لقاء مع المواطنين، فاس، مارس 2020.

4. تركيز حول عمليات الإنصات إلى المواطنين: الإنصات للشباب (15-30 سنة)

- ***ملاحظة منهجية***

خصصت عمليات الإنصات إلى المواطنين مكانة مهمة للشبيبة. ولضمان تعبئتهم، تم وضع آليات خاصة:

- **ما يعادل 3.350 مشاركة لتلاميذ الثانوي وطلبة السلك الثالث، المنحدرين من 12 جهة و15 جامعة بالمملكة، تم توجيهها إلى اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي**، وذلك تبعا لدعوات للمشاركة جرى تنظيمها مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، من جهة، ومؤتمر رؤساء الجامعات[4]: أسفرت هذه الدعوات، بين أبريل ويوليوز 2020، عن جلسات استماع فردية وجماعية لما يعادل ستون 60 من بينهم.
- **أكثر من 100 شاب يتراوح سنهم ما بين 18 و30سنة، منحدرين من جمعيات ذات آفاق جمعوية وسياسية وثقافية مختلفة شاركت في عدة أوراش** في شكل مجموعة التركيز حول مواضيع الاندماج سوسيو-اقتصادي للشباب، ومشاركة المواطنين، وأشكال التعبير الثقافي[5].

هذه الآليات مكنت، من جهة، من جمع التصورات والتوقعات المستقبلية المتعلقة بالأجيال الشابة، ومن جهة أخرى، إطلاق عملية تفكير جماعية حول موضوع مشاركة الشباب.

وقد أظهرت عمليات الإنصات هذه وجود تطلعات وانتظارات واقتراحات خاصة بالشبيبة. وفيما يلي يتم تسليط الضوء على هذا الأمر من خلال الطرح التالي:

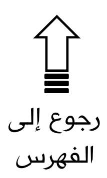
- ***تصور عام وتوقعات مستقبلة***

يظهر التقاء وسط الشباب الذين تم الالتقاء بهم: حول رغبة في تحقيق استقلالية اقتصادية أكبر، يعتبر، بالإجماع، كمحدد للإدماج الاجتماعي ولمشاركة المواطنين. هذه الرغبة في الاستقلالية تمت ترجمتها عبر طلب مزيد من الإمكانيات ومزيد من القدرات للفعل: امتلاك المهارات والتجارب، سواء كانت جمعوية أو مهنية، وكذا الإمكانيات المالية.

> ***"يجب على النموذج التنموي أن يهتم بنا نحن الشباب باعتبارنا أفراد بشكل كامل. هذا النموذج يتعين أن يمكننا من الحصول على كرامتنا: لذلك، ينبغي على النموذج الجديد أن يمكننا من أن نتسلح وأن نمتلك الآليات التي ستمكننا من بناء، بأنفسنا، مستقبلنا ومستقبل هذا البلد".***
>
> طالبة، ورشة عمل مع الشباب، بنجرير، دجنبر 2019.

4 لائحة الدعوات للمشاركة تم تضمينها في الفهرس.

5 لائحة ورشات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي تم تضمينها في الفهرس.



رجوع إلى الفهرس

تحدد القدرة، على إيجاد شروط التمكين الاقتصادي في المغرب، توقعات الشباب المستقبلية وعلاقتهم ببلدهم المغرب، كما تعبر عن ذلك، بشكل رائع، في مشاركتها، هذه الشابة من المستوى الثانوي:

> ***"يمكن تلخيص رؤيتي للمستقبل في مغرب متطور ومتحرر والذي يمكن أن يوفر لي ولأبناء بلدي الظروف المعيشية التي تشجعنا على البقاء في المغرب، حيث يكون للفقراء نفس الحقوق التي يتمتع بها الأغنياء، مغرب يمكنني فيه استغلال كامل قدراتي وإمكانياتي".***
>
> دينا م.، مشاركة في موضوع حول مغرب الغد، أكاديمية الرباط-سلا-القنيطرة، أبريل 2020.

وبذلك، يبرز من خلال تعبير الشباب مفارقة: من جهة، إحساس عميق بالانتماء يظهر في تعبير الشبيبة، ومن جهة أخرى، تصور مشترك بين الجميع يخص الإقصاء الاجتماعي على جميع المستويات في الحياة العامة: كالمدرسة والصحة والولوج إلى الثقافة، وكذا سوق الشغل. هذا الإقصاء يغدي قناعة راسخة بعمق مفادها أن تكافؤ الفرص مغشوش والحركات الاجتماعية معرقلة، وهو ما يعتبره الشباب سببا يدفعهم إلى المغادرة.

> ***"أحلم بمغرب لا يغادرون فيه الشباب بلدهم في سن يناهز 18 سنة لأنهم يضنون، في ظل غياب البديل، أنهم لن يتمكنوا من النجاح في بلدهم"***

- ***تقديم النتائج حسب المواضيع***

موضوع التربية وقابلية التشغيل من خلال تعبير الشباب في عمليات الإنصات

- ***الملاحظة والانشغالات***

يجمع المشاركون بجميع فئاتهم على أن **التربية والتكوين يشكلان إحدى أهم العراقيل التي تقف في وجه الاندماج السوسيو-اقتصادي للشباب**. في هذا الإطار، تمت إثارة نوعين من المعوقات:

- أولا، **جودة التدريس**: أشار كل المشاركين إلى عدم ملاءمة البرامج مع التوجهات الجديدة المستجدة في سوق الشغل، كما أشاروا إلى ضعف نظام التوجيه؛
- ثانيا، **التمييز المرتبط بالنظام التربوي**: يجمع كل المشاركين على استنكار الفوارق بين، من جهة، القطاعين الخاص والعام فيما يخص "جودة المضامين" و"الحجم الزمني" والانفتاح على تخصصات جديدة أكثر ملاءمة مع سوق الشغل، ومن جهة أخرى، التباينات المجالية، مع عرض محدود لبعض التكوينات بفعل تواجدهم، فقط، في بعض المناطق، "وهو ما يضر بعدد كبير من الشباب"، (م.م، ورش المواطن، بوزنيقة، 27 يوليوز 2020).
- فضلا عن ذلك، تمت إثارة التعليم عن بعد بشكل واسع ضمن عمليات الإنصات إلى الشباب: فإذا كان الجميع قد اعترف بضرورته في إطار الجائحة، فإنهم كانوا مجمعين على الإشارة إلى نقائصه أخذا بعين الاعتبار "الفوارق الاجتماعية والمجالية التي تمنع ولوج الشباب لهذه الدوس عن بعد".

فيما يخص الولوج إلى الشغل، يتقاسم الشباب نفس القناعة: مفادها أن الولوج إلى سوق الشغل يتسم ب"الزبونية" والمحسوبية. وبخصوص هذا الموضوع، تتجه آراء الشباب نحو ثلاثة أنواع من الاهتمامات:

- أولا، **التمييز في الولوج إلى برامج الدعم الاقتصادي المخصص لاندماج الشباب**[6]: حيث إن الشباب الذين تم الالتقاء بهم استنكروا ثلاثة أشياء: على اعتبار أن كل الشباب ليس لديهم الحق في الولوج إلى هذه الفرص المرتبطة ببرامج الدعم الاقتصادي، وذلك بفعل ضعف تقريب المؤسسات المخصصة للشبيبة، وعجز في التواصل بخصوص الفرص الاقتصادية، وكذا ضعف مؤسسات التوجيه المهني والمقاولاتي
- ثانيا، "**شدة" الهشاشة المرتبطة بفرص الشغل الموجهة للشباب**: إذ أنه تمت إثارة مسألة عدم الاستقرار و"التغيير المتكرر للعمل" أثناء عمليا الإنصات: ذلك أن الروايات حول التجارب ومسارات الحياة، التي تمت إثارتها بكثرة داخل الورشات، كانت كلها تتمحور حول عدم وجود فرص شغل رسمية ("عروض لعقود لم يتم تسويتها"، و"عدم التصريح لصندوق الضمان الاجتماعي"، و"العمل في غياب التصريح الجبائي")، وكذا حول تهريب آليات دعم فرص الشغل المخصصة للشباب.

"اشتغلت 9 أشهر في مقاولة كمتدربة ووعدوني أنني سأشتغل معهم، لكن في نهاية التدريب، قالوا لي أن المقاولة كانت في أزمة، وأنهم، لسوء الحظ، لا يمكنهم توظيفي، ولكن فيما بعد قاموا بتشغيل متدربين جدد لكي يتم إعادة نفس السناريو معهم "

مشاركة في ورش تشاركي، سلا، غشت 2020.

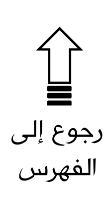
- ثالثا، **شروط الولوج إلى سوق الشغل** التي تضر بالذين يتوفرون على كفاءات أقل: حيث إن غياب الكفاءات فيما يخص القدرات الذاتية (إعداد سيرة ذاتية، الإعداد لمقابلة من أجل التشغيل)، وضرورة التوفر على حد أدنى من التجربة المهنية، يعتبرهما المشاركون كعوامل إقصائية تعطي أفضلية "لأولائك الذين لديهم إمكانيات للقيام بدورات تدريبية".

- ***الاقتراحات***

إن المساواة بين الجميع بخصوص عرض التكوين والانفتاح بشكل أكبر لمسارات التكوين على محيطها هما المقترحان اللذان التقى حولهما المشاركون. وفي هذا الصدد، تبرز بقوة أربعة أنواع من الإجراءات:

- إعادة إقرار تكافؤ الفرص من خلال الولوج لتربية تمنع التمييز بين التعليم العمومي والخاص، وكذا تقوية العرض التربوي في العالم القروي، وخاصة من خلال توفير مزيد من الإعداديات والثانويات.
- تقوية وتنويع العرض التكويني المخصص لفئات الشباب بمساعدة ممثلي المقاولات. وكذا إدراج وحدات للتكوين خاصة بالمقاولة منذ المستوى الإعدادي، وتقويتها، شيئا فشيئا، حسب تطور المسار الدراسي للشباب، كوحدات تتقاطع فيما بينها، وموجهة لجميع الشعب وليس فقط للتخصصات الاقتصادية.
- ملاءمة برامج التكوين المهنية مع الخصوصيات الجهوية والمحلية، من أجل أن يتمكن الشباب من إيجاد فرص في جهاتهم، ويتمكنون من استغلال المزايا الخاصة بمناطقهم.

6 أثار العديد منهم وجود مؤسسات وبرامج كثيرة تروم تقوية اندماج الشباب: كبرنامج انطلاقة، والمقاولون الذاتيون، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامجه حول إمكانية تشغيل الشباب...والتي تمت الإشارة إليها في الورشات.



وفيما يخص المشاركة الاقتصادية، تتجه المقترحات نحو نفس الهدف: والذي يتعلق بتقوية استقلالية الشباب عبر تسهيل ولوجهم لسوق الشغل. وبهذا الخصوص، هناك مقترح يبرز بقوة: يفيد بتوسيع فرص الشغل في الوسط الجمعوي:

- تنمية "فرص الشغل في الوسط الجمعوي" وكذا العمل التطوعي عبر الاعتراف بمختلف المهن المرتبطة بالحياة الجمعوية المغربية.
- دعم المسؤولية الاجتماعية للمقاولات مع نهج طرق خاصة تروم منح تسهيلات لاستقرار هذه المقاولات في العالم القروي، إضافة إلى منح دعم للتأهيل المهني ولإدماج الشباب في العالم القروي.

الموضوع الثقافة

- ***الملاحظة والانشغالات***

أظهرت عمليات الإنصات للشباب اهتماما خاصا: يهم الثقافة مع، من جهة، تطلعات لتقوية الفضاءات والأماكن المخصصة للثقافة، ومن جهة أخرى، تناول موضوع التعبير الثقافي والفني باعتباره ضمانة لأكبر مشاركة اجتماعية ومواطنة للشباب.

نقطتان تبلوران الانشغالات:

- أولا، عدم وجود مساحات مخصصة للتعبير الثقافي والفني.

فالمشاركون في جلسات الإنصات متفقون بالإجماع على أنه إذا خصصت للشباب والأنشطة الاجتماعية والثقافية مؤسسات ومساحات، كالمراكز الثقافية، ودور الشباب...، يكمن المشكل في فعالية عمل المراكز المخصصة للشباب، في تجهيزاتها، وقدرتها على دمج انتظاراتهم وترجمتها في برامج وأنشطة مناسبة.

"هناك نقص حقيقي الى حد غياب المساحات التي تضمن حرية ممارسة الفن: في كثير من الأحيان تفرض عليك كيفية التحدث، وكيفية التعبير عن نفسك، والكلمات المستعملة، والمواضيع المتناولة".

مشاركة، ورش تشاركي، الدار البيضاء، غشت 2020.

"لا أفهم لماذا موظفي دور الشباب يعرقلون أكثر مما يسهلون. جئت لأعزف مع فرقتي الموسيقية Metal 1 في دار الشباب، وجلبنا كل المعدات الخاصة بنا، فيما وفرت الادارة القاعة فقط، ورغم ذلك يأتي المسؤول ليردد "اعزفوا بهدوء أكثر والا سألقي بكم خارجا" أتساءل عما إذا كانت هناك موسيقى صامتة لم أسمع بها من قبل".

مشارك، ورش تشاركي، الدار البيضاء، غشت 2020.

ومن هذا المنطلق، أشار المشاركون الى صعوبات الولوج الى هذه المساحات بسبب التعقيدات البيروقراطية، كما لاحظوا تراجعا في التعبير الثقافي والفني، وعزوا ذلك الى ضعف المساحات والأماكن الثقافية وصعوبات الولوج اليها.

- ثانيا، التمييز الاجتماعي والترابي في سبيل الولوج الى الفن والثقافة.

ركز المشاركون في جلسات الإنصات على الأنشطة الثقافية التي تكاد أن تكون منعدمة لسكان الأحياء ودواوير العالم القروي، وكذلك الأقاليم والجهات البعيدة. ولقد لاحظ البعض التكلفة الباهظة للتجهيزات لممارسة الفن والرسم بالمغرب، وغياب مدارس الموسيقى، كما عرفته أحد المشاركات "الثقافة والفن كما هو متاح اليوم هو موجه لصالح الأغنياء فقط" (MF، ورش، الدار البيضاء، 29 غشت 2020)

- ***الاقتراحات***

الحلول الواقعية التي تبرز تلتقي في نفس الهدف: جعل المساحات الاجتماعية والثقافية المخصصة للشباب أماكن مفتوحة لإمكاناتهم وقادرة على تعزيز ابداعهم من خلال جعل هذه المساحات أقرب منهم وسهلة الولوج وتوفير أماكن لتمكينهم من تعبير حر عن آرائهم. ولقد اقترحت تدابير محددة في هذا الصدد وتهم:

- مراجعة النماذج الاقتصادية والبيداغوجية لدور الشباب، بغية تحقيق استقلالية ودينامية أكثر؛
- تفعيل صندوق التضامن بين الجهات لتعزيز خلق مساحات مخصصة للشباب، كما هو منصوص عليه في دستور 2011، واستعادة ترسيخ العدالة الترابية؛
- المزيد من الانفتاح على القطاع الخاص والمبادرات غير العمومية لتشجيع الطرق البديلة لاندماج الشباب من خلال الفن والثقافة، وخلق المزيد من ديناميات الوساطة الاجتماعية وحرية التعبير لصالحهم.

الموضوع: المشاركة المواطنة للشباب

- ***الملاحظة والانشغالات***

حدد المشاركون ثلاثة إكراهات رئيسية على المشاركة السياسية والمواطنة للشباب:

- أولا، الافتقار الى الاعتبار: يجب على السلطات العمومية ان تكف عن التفكير في الشباب "كفئة مستهدفة" للسياسات العامة، كما يشير اليه هذا المشارك، "الشباب هم فاعلون وقوة اقتراح يمكن ان تؤثر في مسلسل صنع القرار" وبذلك تساهم في تصميم وتنفيذ اجراءات التنمية.

- ثانيا، عدم ثقة الإدارة في الجمعيات: السلطات المحلية لا تسهل مهمة الجمعيات ولا ترخص جميع الأنشطة الموجهة للشباب، مما يقلل من فرص تطوير المبادرات وأنشطة التحسيس.

- ثالثا، احتراس الشباب اتجاه المؤسسات: تمت الإشارة في عدة مرات الى الحاجة الماسة لاستعادة ثقة الشباب في مختلف المؤسسات من خلال إرساء المزيد من الشفافية وزيادة المساءلة في تدبير الشأن العام ومكافحة جميع اشكال الريع والرشوة والامتيازات غير القانونية بكل فعالية. وأخيرا، فإن أغلبية المشاركين في الأوراش اتفقوا على ان زيادة المشاركة الفعالة تتطلب تعزيز ميدان الحريات العامة.

- ***الاقتراحات***

- مراجعة قانون الجمعيات الذي لا يوفر، بصيغته الحالية، اطارا أفضل للمشاركة والتنظيم الحر والعفوي.
- التعجيل باعتماد قوانين جديدة هامة لمشاركة الشباب في مسلسل صنع القرار ومجهودات التنمية، مثل قانون الخدمة التطوعية والتطوع والقانون المنظم للاستشارة العمومية.
- تعزيز روابط الثقة بين الشباب والمؤسسات من خلال خلق مساحات للتبادل من شأنها أن تمنح الشباب الفرصة للتعرف على أدوار واختصاصات المؤسسات.

5. تركيز حول عمليات الإنصات إلى المواطنين: مغاربة العالم

لقد تعبأ مغاربة العالم من خلال مساهمات حرة (فردية أو جماعية) وتنظيم مؤتمرات مميزة والمشاركة في جلسة استماع عقدت في فبراير الماضي بباريس.

وتبرز المساهمات أولا تعلقا قويا بمسقط الرأس. حيث كشف المتدخلون عن طموحات المشاركة بشكل أكثر فعالية في تعزيز بناء الكفاءات والديناميات الاقتصادية في المغرب: ويشاطر المساهمون الرغبة في المشاركة في تنمية المغرب، "تتجاوز مساهمة على شكل هبات واعانات مالية".

وبالتالي **فإن الاستماعات تشير الى إمكانية البحث والتطوير مع عودة الكفاءات وحلقة الوصل التي يمكن أن تنشأ مع بلد الإقامة.**

> ***"واليوم أود أن أتمكن من نقل معارفي في مجال الهندسة، والاستشارة، وأنظمة المعلومات، ولكن كيف وإلى من؟"***
>
> مشارك، جلسة إنصات للمغاربة المقيمين بالخارج، باريس، فبراير 2020.

ولكن **الإجراءات الإدارية تعتبر غير مشجعة، ولا تزال هناك مخاوف بشأن المعاملة في المغرب:**

> ***"كل يوم يأتي مهاجر مغربي للاستثمار، ولكن هناك دوما حلقة ضعيفة في الإدارة تؤدي الى انهيار مشروعه. لدينا مغربا رائعا ولكن نفتقد المحاورين المناسبين".***
>
> مشارك، جلسة استماع للمغاربة المقيمين بالخارج، باريس، فبراير 2020.

> ***"ان المغاربة المقيمين بالخارج لديهم تخوف من الاستثمار بالمغرب لأنهم يعرفون أن الأمور يمكن أن تسوء عكس توقعاتهم".***
>
> مشارك، جلسة استماع للمغاربة المقيمين بالخارج بفرنسا، باريس، فبراير 2020.

ب. الاستماعات إلى الأحزاب السياسية

1. نظرة حول المنهجية

شكلت جلسات الاستماع **للأحزاب السياسية الانطلاقة لدورة جلسات الاستماع** المؤسساتية: وقد تم ذلك خلال شهري يناير وفبراير 2020. وفي شهر شتنبر، استأنف الاستماع الى الأحزاب السياسية التي عبرت عن رغبتها، في أعقاب أزمة الوباء، في **استكمال مساهمتها في النموذج التنموي**.

وكانت **عمليات الاستماع مفتوحة أمام جميع الأحزاب السياسية**. ولقد أسفرت عن تسجيل:

- 24 جلسة استماع في مقر اللجنة جمعت ممثلي الأحزاب السياسية وأعضاء اللجنة؛
- 32 مساهمة، أي ما مجموعه 735 صفحة.

- ***بشأن تقديم النتائج***

دُعِيت الأحزاب السياسية إلى تقاسم رؤيتها حول النموذج التنموي المنشود، وهو ما استجابت له على أساس تشخيص للقضية. ويهدف تقديم النتائج هذا إلى تسليط الضوء على الأولويات والاهتمامات الكبرى التي تتقاسمها الأحزاب السياسية، مع إبراز القضايا التي تلتقي أو تختلف عليها هذه الأحزاب: وينطلق تقديم النتائج من شبكة التحليل الموضوعاتية المشتركة ما بين جميع الاستماعات، ثم يُبرز بالنسبة لكل موضوع، الاستنتاج المتقاسم من قبل السياسيين والانشغالات المترتبة عنه.

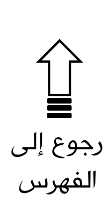
2. التصور العام

تتفق الأحزاب السياسية على أساسيات الأمة: المؤسسة الملكية والدستور يشكلان المرجعيات المشتركة التي ذكرتها الأحزاب بالإجماع، فضلا عن المسلسل الديمقراطي وخيار الليبرالية الاقتصادية، مع اختلافات بين الأطراف بخصوص النقطة الأخيرة.

الكل عبر عن انشغال مزدوج: تفاقم التفاوتات الاجتماعية والترابية الذي يؤدي الى استقطاب قوي في المجتمع المغربي وعدم ثقة المواطنين في المؤسسات والفاعلين السياسيين.
وقدموا رؤيتهم للنموذج التنموي على أساس التشخيص المشترك وعلى نطاق واسع يسلط الضوء على المكتسبات السياسية والاكراهات التي تقيد النموذج: العقد الأول من الحكم تميز بالنمو والتقدم الديمقراطي وإنجازات البنية التحتية وتوج بتبني دستور 2011؛ ومرحلة ثانية، تميزت بنمو ضعيف، وبطء في تنفيذ الإصلاحات وأحكام الدستور، وتراجع الثقة إزاء الفاعلين السياسيين.

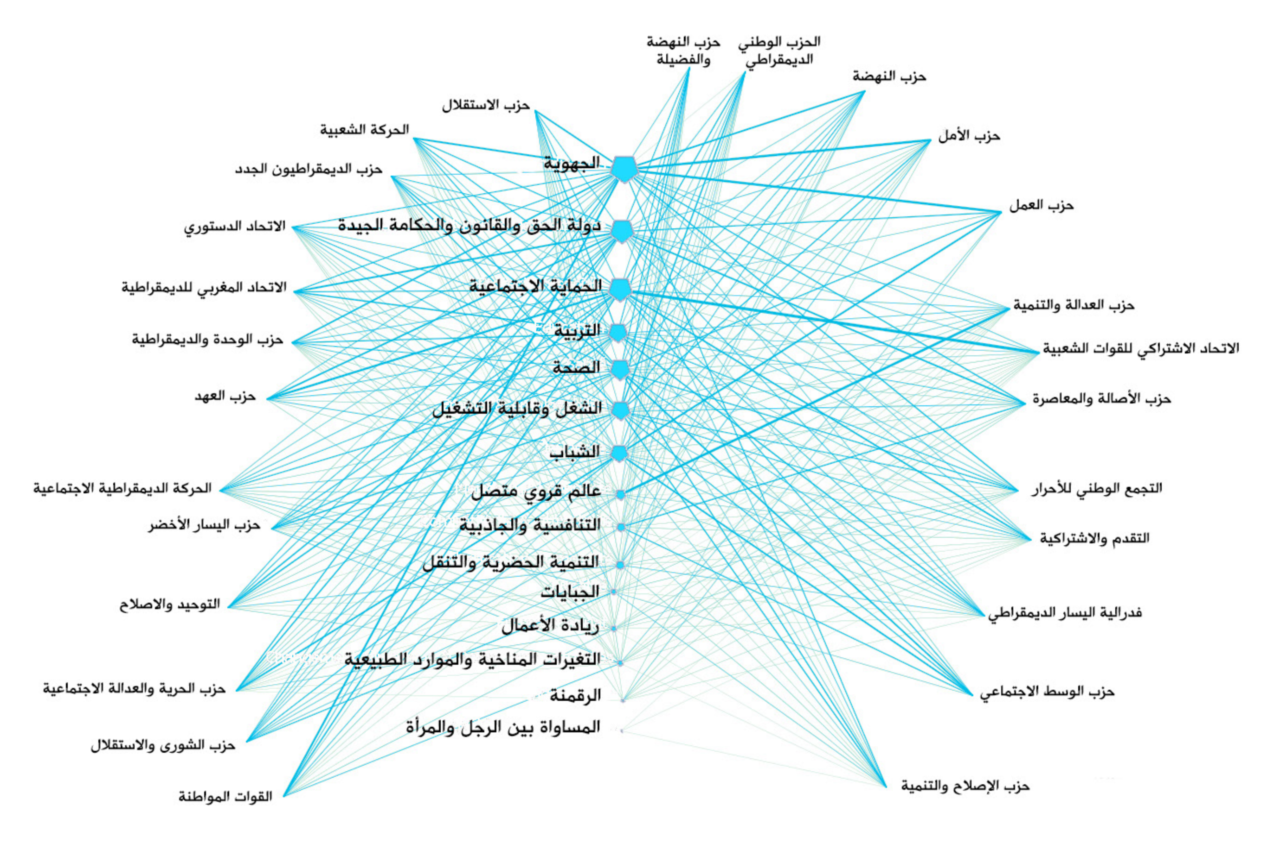
تتفق الاحزاب على الحاجة الى إعادة النظر في النموذج التنموي. وتتجلى الاختلافات أساسا في المقاربة: وهناك اتجاهان بارزان، مقاربة اجتماعية اقتصادية إزاء قضايا التنمية، تدعمها التشكيلات السياسية الكبرى وأحزاب الائتلاف الحكومي ومقاربة تركز على الإطار المؤسساتي والسياسي الذي تفضله الأحزاب الصغيرة والأحزاب غير الممثلة في البرلمان.

وتتماشى مقترحات الأحزاب مع المرجعيات الإيديولوجية لكل واحد منها. وبعيدا عن الاختلافات الإيديولوجية والحزبية، فإن الأحزاب تلتقي حول ثلاث أولويات (رسم بياني رقم 1): حتمية حكامة أفضل على جميع المستويات (اقتصادي، سياسي، اجتماعي، ترابي)؛ الحاجة الى نقل الجهود الرامية الى البناء والتجهيز، وهو ما ميز العقدين الأولين من فترة الحكم، الى جهد يركز على التنمية البشرية، ويترجم إلى أولويات تركز على الحماية الاجتماعية والتعليم والشغل والصحة، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب وللعالم القروي. كما يتفق الكل على أن تسريع ورش الجهوية هو الجواب الملائم على هاتين الحتميتين.


رجوع إلى الفهرس



رسم بياني رقم 6. تحليل حدوث المواضيع في مداخلات الأحزاب السياسية في اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي



المصدر: الجامعة الدولية للرباط

3. خلاصة عامة للاستماعات إلى الأحزاب السياسية

نفس التوجه، أولوية الاستثمار في الرأس المال البشري

تتفق الأحزاب السياسية على نفس الأولويات: الحاجة الى خدمات سوسيو-اقتصادية ذات أداء جيد. وهي تلتقي حول ثلاث نقط:

- إعطاء الأولوية لإعادة بناء المدرسة العمومية، من أجل تقوية التماسك الاجتماعي وبناء الكفاءات على حد سواء؛
- توافق واضح في الآراء بشأن دعم تشغيل الشباب، وخصوصا نفس الفئة ذات الأولوية "الشباب الذين لا يتمتعون بالكفاءات"؛
- تعميم التغطية الصحية، فالأغلبية الكبيرة من الأحزاب تنظر الى الصحة من الزاوية العامة للحماية الاجتماعية.

طموحات مشتركة لقيادة معزَّزة للاقتصاد والارتقاء به

تتقاسم الأحزاب السياسية نفس النتيجة: وَهَن النموذج الاقتصادي. ويجمعهم نفس الانشغال: الافتقار الى "رؤية استراتيجية مندمجة" للسياسة الاقتصادية وطموح مشترك لتعزيز قيادة الاقتصاد.

وعلاوة على ذلك، تبين مساهمات الأحزاب السياسية ثلاثة اهتمامات رئيسية تكشف بصورة عامة تطلعها لزيادة قيمة الاقتصاد المنتج عبر:

- الإسراع بالتطوير الصناعي؛
- التنويع في اتجاه البحث عن مصادر جديدة للقيمة، مع اهتمام خاص بالاقتصاد الأخضر، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والرقميات؛
- إدماج القطاع غير المهيكل بطريقة مرحلية وتدريجية.

توضيح إطار الحكامة وإدارة أكثر شفافية وإعادة تأهيل السياسات

تتقاسم الطبقة السياسية كلها نفس الملاحظة ونفس التخوف: أزمة ثقة المواطنين في المؤسسات. ثلاثة أنواع من المخاوف انبثقت من الاستماع الى السياسيين وهي:

- الإطار العام للحكامة، حيث يرى البعض عدم وضوحه، خصوصا فيما يتعلق بالمسؤوليات المؤسساتية أو بالحقوق والحريات الفردية؛
- عدم فعالية الإدارة وعدم شفافيتها، وخصوصا العدالة؛
- إضعاف دور الأحزاب السياسية: يصر الجميع على دور الأحزاب كحاملين للسياسات العامة.

اهتمام مشترك لتقوية التنزيل الترابي للسياسات العمومية

تتفق الأحزاب السياسية كلها على الاهتمام بالجهوية: يراها الجميع كحل - مسلم أكثر منه مبرر- من أجل فعالية أكثر لتدبير الشأن العام. وتستهدف مقاربة ثانية بالخصوص العالم القروي: توصي ببذل جهود محددة ومستهدفة لتصحيح الاختلالات بين الجهات من جانب، ولدمج سكان المناطق القروية من جانب آخر، ولكن أيضا للتصدي لآثار تغيير المناخ التي تستهدف المناطق الأكثر هشاشة.

- ***خلاصة مفصلة حسب المواضيع***

تتسم مساهمات الأحزاب السياسية بعدم تجانسها. فكل حزب يتطرق لمختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فيما يخص محتواها وتدقيقها وشدة أهميتها: فالغالبية العظمى من هذه المقترحات تبقى في غالبيتها ضمن الاتجاه الاستراتيجي وفي بعض الأحيان تتطرق إلى الإطار العملي، مع التركيز على تحديد المجالات ذات الأولوية (ما العمل) ويركز تقديم النتائج هذا على الاتجاهات الرئيسية، من خلال تسليط الضوء على الأولويات والاهتمامات الرئيسية المشتركة بين الأحزاب السياسية.

موضوع الصحة والحماية الاجتماعية

تعميم التغطية الاجتماعية الأساسية مع إعطاء الأولوية للرعاية الصحية

- ***الملاحظة***

تتفق الأحزاب السياسية على نفس الملاحظة: تفاقم التفاوتات الاجتماعية والانكسارات الترابية. كما يشجب الكل الافتقار الى الخدمات الاجتماعية الأساسية وعدم قدرتهم في الحد من التفاوتات.

- ***الانشغالات***

يترجم ذلك من خلال **الانشغال المتفق عليه بالإجماع على تعزيز نظام الحماية الاجتماعية**. وبالإضافة الى ذلك، وفيما يتعلق بمسألة الصحة أكثر تحديدا، فإن اهتمام الأحزاب السياسية، قد ركز على التمييز وعدم المساواة في الولوج الى الرعاية الطبية، كما عالجت الغالبية العظمى من مساهمتها المسألة من منظور أوسع للحماية الاجتماعية.[7]

إن **مبدأ توسيع نطاق التغطية الاجتماعية** يوحد غالبية الأحزاب السياسية -معظمهم قدموا مداخلاتهم قبل الأزمة الصحية: تشكل تغطية العلاجات الصحية القاسم المشترك الأهم ما بين الأحزاب، وعلى الهامش وبصفة أقل، تدافع بعض الأحزاب على مبدأ الدعم المالي المباشر بقوة في مداخلاتها.

وقد تم التعبير عن تعميم التغطية الاجتماعية بشكل عام، وتركز الاهتمام:

- بالنسبة للبعض، على الفئات المستفيدة ذات الأولوية، "العمال المهنيين والعاملين لحسابهم الخاص"، وبالنسبة للآخرين "العمال غير النظاميين"، وأخيرا "الفئات الفقيرة في المجتمع، التي تعيش في وضعية صعبة"؛
- فيما يخص التمويل: وهي مسألة تطرقت لها الأحزاب السياسية ضمن مبادئها الرئيسية لكنها سلطت الضوء على بعض الفوارق الدقيقة؛ يطالب البعض بإنشاء صناديق خاصة، فيما يوصي آخرون بتركيز الجهود على عقلنة "استهداف السكان"، أو بشأن ترشيد نظام الحماية، بالدعوة الى توحيد صناديق الضمان، في حين يقترح آخرون آليات للمقاصة لتمويل الخدمات الاجتماعية مع مساهمة المستفيدين الأكثر ثراء.

بالنسبة للتغطية الصحية للسكان، فإن الأحزاب تلتقي في أولويتين اثنتين:

- أولا، تعزيز الموارد، البشرية منها والمالية؛ وتتلاقى مختلف التدابير المقترحة حول مبدأ زيادة الاستثمارات العمومية في الميدان الصحي، حيث تقدم البعض بمقترحات بالأرقام لزيادة حصة ميزانية الدولة المخصصة للقطاع إلى 8٪.
- ثانيا، حكامة النظام الصحي: يبرز نوعان من الأولويات:

  - بالنسبة للبعض، ترشيد الإدارة الصحية التي تعتبر غير فعالة، حيث أنه بالنسبة للبعض تم التعبير اهتمام مميز لنظام المساعدة الطبية RAMED وتبسيط المساطر؛ وبالنسبة للآخرين، مراجعة الإطار التنظيمي لمختلف القطاعات الصحية التي أصبحت متجاوزة؛

---

7 باستثناء: حزب يعالج بطريقة عكسية، من خلال التطرق بصورة أكبر للصحة وتقليل موضوع الحماية الاجتماعية للصحة، وهذا يؤدي في نهاية المطاف الى نفس الشيء، ويمزج بين الصحة والحماية الاجتماعية.

- اعتماد المقاربة الترابية لهيكلة الأنظمة الصحية، مع الاهتمام بجهوية الحكامة الصحية (تنظيم العرض، اتخاد القرار) وإعداد خريطة صحية تراعي فيها الخصوصيات الترابية.

أدت الأزمة الصحية كوفيد-19 الى تعزيز اهتمام الأحزاب السياسية بالحماية الاجتماعية: فعلى سبيل المثال فرضت هذه الجائحة نفسها "كمصدر للتماسك الاجتماعي" في المساهمات التكميلية التي وجهت إلى اللجنة. غير أن الأحزاب أكدت من جديد تمسكها بتوصيتها الأولية دون ادخال تغييرات رئيسية عليها: فقد رأى المدافعون عن فكرة تقديم المساعدات المالية المباشرة في التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الجائحة تأكيدا لتوجهاتهم، في حين كرر أولئك الذين يطالبون بتحسين استهداف السكان في مداخلاتهم الثانية الحاجة الى ترشيد الجهود في هذا المجال.

وبخلاف ذلك، أدت الأزمة الصحية الى تسلسل هرمي للأولويات: حيث تأكدت أولوية " تعميم التغطية الصحية للسكان بطريقة مستعجلة"، مع التكفل بالرعاية الصحية في التغطية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، أبرز هذا التسلسل اهتماما بيِّنا بالصناعات الدوائية والطبية، ولكن بشكل هامشي.

موضوع التربية والتكوين

إعادة بناء المدرسة العمومية كأولوية مشتركة

- ***الملاحظة***

تتقاسم الأحزاب السياسية نفس الهموم: لم تعد المدرسة تلعب دورها الإدماجي. ويتفقون على نفس الملاحظة: إن التمييزات المتعددة داخل نظام التعليم والتفاوتات الترابية فيما يخص الولوج الى المدرسة تخلق انكسارات عميقة تهدد التماسك الاجتماعي.

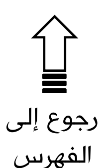
- ***الانشغالات***

ثمة انشغال مشترك يجمع ما بين الأحزاب: إعادة بناء المدرسة العمومية. أما الاختلافات فتهم زوايا المقاربة: يتم التعامل مع الاشكالية من زاوية القيم بالنسبة للبعض مع اختلافات قوية ما بين الأحزاب[8]، ومن زاوية العصرنة التكنلوجية بالنسبة للآخرين مع التركيز على المدرسة الرقمية وعلى البحث والتطوير، أو حتى من منظور تدبيري، مما يؤدي الى إيلاء الأولوية للحلول التدبيرية. وتم طرح مواضيع مختلفة جدا في إطار مساهمات الأحزاب السياسية، تمت معالجة تفاصيلها بدرجات متفاوتة حسب كل حزب.

ولكن رغم الاختلاف في مقارباتهم، فإن الأحزاب تلتقي في نفس الهدف: سياسات تعليمية هاجسها هو تكافؤ الفرص وهدفها تعزيز تعليم جيد لجميع الفئات الاجتماعية وعلى مختلف المستويات الترابية. وتنبثق هذه المقترحات من الإطار التوجيهي الاستراتيجي أكثر مما تنبثق من الحلول العملية أو المقاربة النسقية: وهي كلها مستوحاة من المرجعيات الإيديولوجية لكل تشكيل سياسي على حدة. وهكذا:

- يركز البعض كثيرا على تصحيح الفوارق الاجتماعية، مع الدفاع عن مبدأ المجانية ضمانا للمساواة الاجتماعية؛

8 قيم شاملة، قيم الأسرة، دينية، مدنية



- أما البعض الآخر، فيركز اهتمامه على عدم التوافق الترابي وعلى العالم القروي، حيث تدعو الغالبية منهم الى إقامة شراكات بين الجماعات الترابية والقطاع الخاص من أجل تقليص الفوارق؛
- وعلى الهامش، تدافع بعض الأحزاب عن توسيع القطاع الخاص، باسم كفاءتها التدبيرية وتكفل الدولة بتكاليف الطلاب المعوزين.

وتعد مسألة اللغات هي النقطة التي لم تحظ بأي اهتمام في مداخلات الأحزاب: موضوع لم يتم التطرق اليها مباشرة والذي يتم ربطه بقضايا القيم والايديولوجيا أكثر منه بالشق البراغماتي.

موضوع الشغل

توافق الآراء بشأن دعم تشغيل الشباب

- ***الملاحظة***

توافق واضح بين الأطراف: تعطى الأولوية لمحاربة البطالة. الكل يدعو بوضع التشغيل "في صلب السياسات العمومية"، وجعله "الرافعة الرئيسية للتنمية الاجتماعية" و"الغاية الرئيسية لاتخاذ القرار الاقتصادي".

- ***الانشغالات***

وجبت الإشارة إلى خاصية انفردت بها الاستماعات الى الأحزاب السياسية: ينظر إلى البطالة بشكل مستقل ومنفصل عن قضايا النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن التشغيل بتعبير الأحزاب هو اشكالية "اجتماعية" يتطلب إجابات محددة. ويترجم هذا الى ثلاثة انشغالات:

أولا، تشغيل الشباب: تتفق غالبية الأحزاب السياسية على ضرورة دعم خاص لوظائف الشباب، ويجب إعطاء الأولية لنفس الفئة "الشباب بدون كفاءات" بدلا من الخريجين العاطلين عن العمل. هناك مقاربات عديدة إزاء الدعم:

- وتحبذ توجه من بين الأحزاب السياسية تعزيز إمكانية التوظيف، مع إنشاء تكوين خاص؛
- ويؤيد التوجه الثاني المساعدات المالية، سواء المباشرة أو الإعفاءات الضريبية؛
- وأخيرا وبنسبة أقل، دعم توجه ثالث خلق أجهزة وآليات موازية لسوق الشغل، مثل تنفيذ خدمة مدنية متجددة.

ثانيا، دعم الأنشطة التي تتطلب نشاط مكثف في التشغيل. من خلال مساهمات الأحزاب، تبين أنه هناك توافق على إعطاء الأولوية لتطوير الأنشطة والقطاعات الأكثر تشغيلا. وتنصب الاختلافات ما بين الأحزاب على طبيعة الدعم: دعم غير مباشر يقتصر على تشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات التي تتطلب تشغيل مكثف، عن طريق تطوير فرص وآفاق جديدة، مثل خدمات القرب، الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ أو تقديم دعم مباشر، من خلال تقديم الإعانات المالية الموجهة نحو "المشاريع التي تخلق فرص الشغل".

ثالثا، تقييم برامج دعم التشغيل، وهو اهتمام أكدته الأحزاب بالإجماع.

وعلاوة على ذلك، أعرب عدد كبير من الأحزاب السياسية عن انشغالهم اتجاه تعزيز **تشغيل المرأة ومشاركتها الاقتصادية**، ولكن هذا لم يتوج بتوجهات أكثر دقة.

موضوع الاقتصاد

الحكامة الاقتصادية وارتقاء الاقتصاد

- ***الملاحظة***

تتفق الأحزاب السياسية على الملاحظة التي تؤكد أن النموذج الاقتصادي أصابه الوهن. ويتفقون حول وجود ثلاثة أنواع من العوائق الهيكلية:

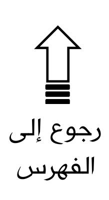
- ضعف أداء الاستثمار العمومي؛
- استمرار نظام الريع، مع وجود سياسات عمومية تشجعه بطريقة لا إرادية؛
- ازدواجية الاقتصاد المغربي الذي يتسم بانقسامات متعددة، بين القطاع المهيكل وغير المهيكل، بين قطاع ذي تكنلوجية عالية وقطاع مهمل، وبين كبار المشغلين المركزين بدرجة كبيرة، ونسيج متناثر بين المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقولات الصغيرة جدا.

- ***الانشغالات***

وتتم ترجمة ما سبق إلى **انشغال مشترك ما بين الأحزاب إزاء قيادة الاقتصاد**: يأسف البعض لعدم وجود "استراتيجية شاملة"، أو "رؤية استراتيجية مندمجة"، ويدعو آخرون إلى ضمان الانسجام، سواء بالنسبة للمخططات القطاعية أو "للمشاريع الكبرى" أو على العموم "للسياسات العمومية"، ولكنهم يتفقون جميعا على ضرورة تحديد سياسة شاملة و"هدف أسمى" وعلى تعزيز الحكامة الاقتصادية.

علاوة على ذلك، فإن **انشغالات الأحزاب تتعلق بمجموعة متنوعة من التدابير**، والحلول البراغماتية بدلا من نموذج شامل. وتبرز هذا الانشغالات **اهتماما مشتركا إزاء أربعة أنواع من الاشكاليات**:

- **تسريع التصنيع**: تختلف زوايا المقاربة، فالمسألة ينظر إليها انطلاقا من الفاعلين، مع تركيز الاهتمام على المقاولات الصغرى والمتوسطة، وانطلاقا من القطاعات الانتاجية، مع الاهتمام الملحوظ بتعزيز الصناعات التاريخية للمغرب، مثل النسيج، وتنمية الصناعات الخضراء، وأخيرا انطلاقا من آليات الدعم، مع الاهتمام بتعميم سياسية المنظومات وتعزيز اقتصاد المعرفة.
- **تنويع الاقتصاد نحو مصادر جديدة لإنتاج القيمة**: هناك اهتمامٌ قوي بالاقتصاد الأخضر والرقميات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، "الأقل اعتمادا على الرأسمال والأكثر تكيفا مع الواقع الاجتماعي"، وبنسبة أقل اهتمامٌ بتعزيز فرص ومجالات خاصة، مثل الرياضة ومرافق القرب.
- **تحسين القدرة التنافسية وجاذبية الإطار الاقتصادي**: هناك اتجاهان: يركز الاتجاه الأول على إدماج القطاع غير المهيكل، مع انشغال بأن يتم ذلك عبر الإدماج تدريجي ومرحلي، في حين يركز الاتجاه الثاني اهتمامه على اقتصاد الريع، ويوصي بإلغاء الآليات التي تشجعه (حذف التراخيص والرخص الاحتكارية (...)).
- **الجبايات**: هناك اتجاهان بين الأحزاب السياسية التي تطرقت لهذه المسألة: الأول الذي يشكل الأغلبية، يدعو إلى نظام جبائي يشجع الإبداع وحماية البيئة، فيما يجعل الاتجاه الثاني، الذي



يوجد على الهامش، من الضرائب الوسيلة الرئيسية لتصحيح التفاوت بين المواطنين، فيدافع إما عن فرض ضريبة عن الثروة أو عن مساهمة من المداخيل المرتفعة عبارة عن رسوم ومساهمات خاصة.

تكشف هذه الاهتمامات عن تطلع مشترك للأحزاب نحو زيادة قيمة الاقتصاد الإنتاجي.

موضوع الحكامة ودولة الحق والقانون

- ***الملاحظة***

تتفق جميع الأحزاب على نفس الملاحظة: أزمة ثقة المواطنين في المؤسسات وعدم ثقتهم في القوى السياسية الفاعلة. التفسيرات متعددة ومتباعدة أحيانا، ولكنها تكشف عن اهتمام مشترك: الكل يأسف، بدرجات متفاوتة، للبطء والتأخير في تنزيل أحكام الدستور، بما في ذلك إحداث بعض الهيئات وممارسة اختصاصاتها، فضلا عن عدم استكمال الإصلاحات الكبرى. فالكثير منهم يتشاطرون الإحساس بالوقوف في "منتصف الطريق"، حسب تعبير أحدهم، مما يغذي شعورا مشتركا بـ"وعود التي لم يتم تحقيقها".

- ***الانشغالات***

مكن الاستماع للأحزاب من استخراج ثلاثة انشغالات:

الأول يخص **توضيح الإطار العام للحكامة**. طرحت الأحزاب، حسب حساسيتها السياسية وموقعها داخل الحقل الحكومي:

- غموض في المسؤوليات المؤسساتية: أنشأت الهيئات، لكن القوانين والأنظمة غير مطبقة؛
- غموض في مجال الحقوق والحريات؛
- غموض في صدق الجهود المتعلقة بالحكامة الجيدة، مع استمرار ظواهر مثل تفشي الرشوة.

يتعلق الانشغال الثاني **بعدم كفاءة وشفافية الإدارة**. وتؤدي الى طموح مشترك لتسريع ورش الرقمنة وإزالة الطابع المادي عن الإجراءات. ويولي عدد من الأحزاب اهتماما خاصا للعدالة، ويدعون في مساهماتهم إلى ضرورة استكمال اصلاح ورش العدالة وربط المسؤولية بالمحاسبة داخل السلطة القضائية نفسها.

أما **الانشغال الثالث**، والذي تتفق عليه كل الأحزاب السياسية، **فيتعلق بتعزيز دور هذه الأحزاب**. ويبرز من خلال هذا الانشغال توجهين:

- يطالب التوجه الأول بمزيد من استقلالية الأحزاب واحترام تمفصل السلط كما ورد في الدستور؛
- أما التوجه الثاني، فيدعو الى إصلاحات سياسية، يروم البعض منها تعزيز الأغلبية (إصلاح قوانين الانتخابات) وتهدف أخرى إلى تعزيز التمثيلية، وفي هذا الصدد تمت الإشارة الى محدودية أحكام المادة 47 من الدستور.

ولكن، **يشدد الكل على دور الأحزاب السياسية كجهات حاملة للسياسات العمومية**: يتم النظر إلى النموذج التنموي كإطار للتوجه العام ومرجعية لتمييز المدى الطويل، لكنه لا يجب أن يحل محل برامج الأحزاب السياسية وتنافسها الانتخابية.

يتعلق **الانشغال الرابع** بالتوطين الترابي للفعل العمومي: خصصت الأحزاب السياسية اهتماما خاصا **للجهوية في مساهماتها: وينظر إليها من خلال تعبيرات هم أنها الحل لمختلف أشكال الفشل**: حيث يتم اعتبارها كضمانة لقرب أكبر وكرافعة لتحسين الحكامة الترابية وبشكل عام لتحديث هياكل الدولة. وتتمثل التطلعات في التعجيل بإعمالها، في ظل الطلب على مزيد من اللاتمركز ومزيد من اللامركزية وعلى مزيد من الكفاءات المؤهلة على مستوى الجهات.

وبصفة عامة، يتبين من خلال مداخلات الأحزاب السياسية بروز انشغال بشأن تحسين ترسيخ السياسات العمومية على الصعيد الترابي. وتستهدف إحدى المقاربات بالتحديد العالم القروي والبلدات القروية الصغيرة. وتوصي في المقام الأول ببذل جهود محددة وموجهة الى المناطق القروية من أجل تدارك التأخير وتصحيح الاختلالات والفوارق الترابية والتصدي للآثار المترتبة عن تغيير المناخ؛ وفي المقام الثاني، وبصفة هامشية، تدعو الى تعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المساهمة في برامج مكافحة الفقر والهشاشة وجعله رافعة لتثمين الثروات الجهوية.

ج. الإنصات إلى المهنيين والشركاء الاجتماعيين

1. نظرة حول المنهجية

- ***حول جلسات الإنصات***

تمت مقاربة التعددية التي تميز عالم المهنيين والشركاء الاجتماعيين عبر جلسات الإنصات لممثليهم المؤسساتيين والمنتخبين منهم:

- **الأجراء** عبر الاستماع للنقابات الوطنية الستة؛
- أرباب العمل والفاعلين الكبار، المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا والحرفيين من خلال الاستماع لمختلف فدراليات الغرف المهنية والكونفدراليات والجمعيات المهنية؛
- **الفاعلين المهنيين بالمجال القروي** من مزارعين الكبار وصغار الفلاحين وذلك عبر الكونفدراليات المهنية والممثلين الترابيين للغرف المهنية.

وقد أنيطت عناية خاصة بالأنشطة والسلاسل الناشئة، سواء في القطاعات الحديثة أو التقليدية، عبر الزيارات الميدانية التي قامت بها اللجنة إلى 10 مواقع اقتصادية، حيث تم الاستماع المباشر للفاعلين.

فضلا عن هذا، تم توجيه مساهمات حرة للجنة من طرف تنظيمات مهنية وجمعيات قطاعية، بما فيها المحلية: كيفما كان حجما أو شكل هذه المساهمات، فقد تمت معالجتها وإدماجها ضمن فئة الفاعلين المهنيين.

وإجمالا، فقد مثلت جلسات الإنصات إلى عالم المهنيين والشركاء الاجتماعيين، ما مجموعه:

- **18 جلسة إنصات للممثلين المؤسساتيين والمنتخبين**: نقابات، فدراليات الغرف المهنية، كونفدراليات، وجمعيات مهنية؛
- 10 زيارات ميدانية لمواقع اقتصادية؛
- 32 مساهمة متوصل بها، بحجم يعادل 475 صفحة.

- ***حول تقديم النتائج***

تم استقراء رأي ممثلي عالم المهنيين والشركاء الاجتماعيين حول رؤيتهم للنموذج التنموي. وعالجت اللجنة النقط الخاصة المرتبطة بمجال أنشطتهم، داخل ورشات عمل قام بتنشيطها خبراء، في إطار أشغال حول مواضيع محددة.

تتعلق عملية تقديم الخلاصات، هذه، بجلسات الإنصات التي مكنت من تحديد محاور التفكير والتوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي: ركزت هذه العملية على الاهتمامات الأفقية التي يلتقي حولها الفاعلون بالميدان المهني. وقد تم اعتماد شبكة التحليل الموحدة المعمول بها في جلسات الإنصات: أي أنها نظمت حسب مواضيع اهتمام جميع هؤلاء الفاعلين كما انبثقت عن جلسات الاستماع إليهم وكذا عن مساهماتهم.

2. التصور العام للوضع

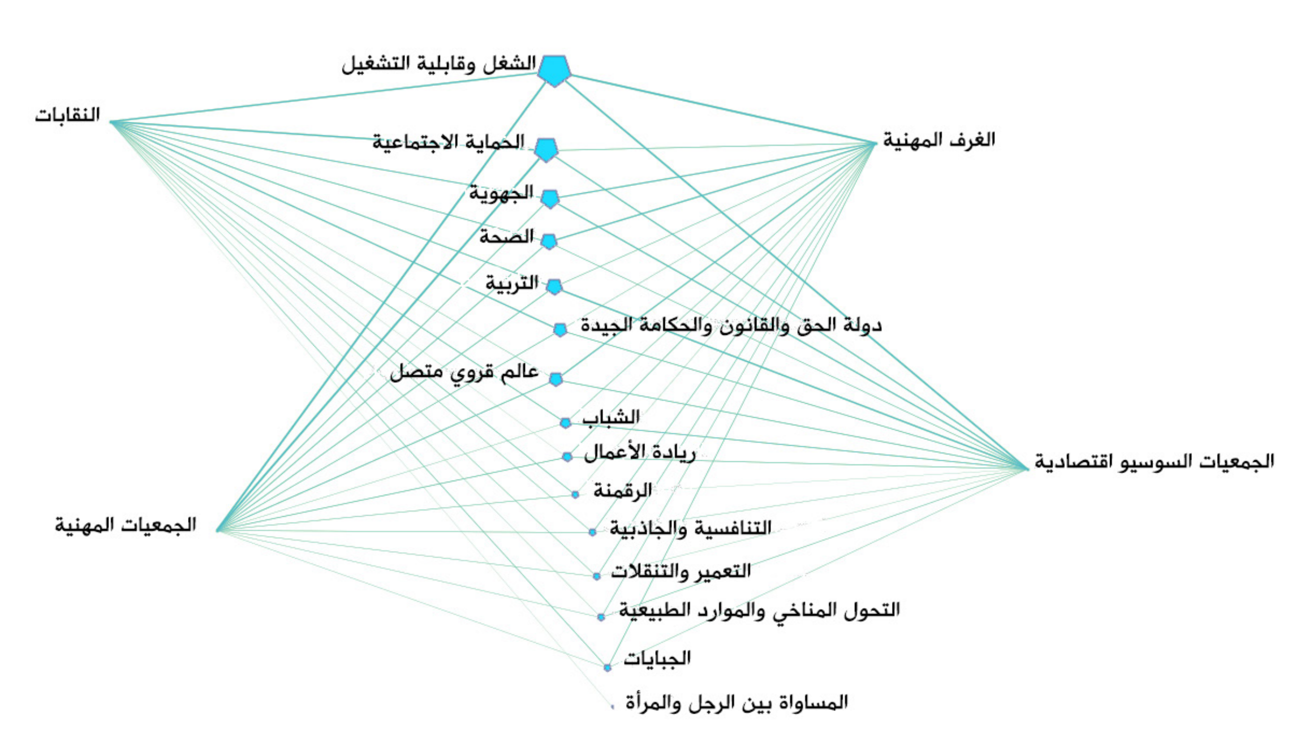
يتفق ممثلو عالم المهنيين حول الحصيلة الإيجابية، إجمالا، للعقدين الأخيرين من الحكم، مبرزين المكتسبات السياسية والتطورات الاجتماعية وإنجاز بنيات تحتية مهمة.

لكنهم يتقاسمون أيضا نفس الملاحظة: ألا وهي تباطؤ النمو وفرص الشغل وتراجع الثقة في المؤسسات الذي يتعارض بشكل حاد مع إنجازات العقد الأول من الحكم؛ حيث يتجلى هذا في "تعطل الاستثمار الداخلي" (أرباب العمل)؛ يكبح "مبادرة المقاولة" (الغرف المهنية) ويضاعف من "هجرة الكفاءات والأدمغة" (النقابات).

ويلتقي الكل حول ضرورة "ضخ نفس جديد" و"إعادة صياغة النموذج التنموي". وبشأن رؤيتهم للنموذج التنموي المنشود، فإن مقاربات ممثلي عالم المهنيين والشركاء الاجتماعيين تركز على سوق الشغل: حيث عبر الفاعلون عن اهتمامات أكثر فئوية وتحديدا.

لكن وكيفما كان حجمهم أو ميدان تخصصهم أو طبيعة مصالحهم، فإن الفاعلين يواجهون انشغالات مشتركة تم التعبير عنها بإسهاب خلال جلسات الإنصات التي أبرزت ثلاثة أصناف من الأولويات (الرسم البياني رقم 1): تقوية الرأسمال البشري، تحسين إطار الحكامة وتوطين ترابي أقوى للسياسات الاقتصادية.

رسم بياني رقم 7: التحليل الشبكي لورود المواضيع من خلال مساهمات الفاعلين في المجال المهني



الجامعة الدولية للرباط، 20202020

3. تقديم خلاصات عملية الإنصات حسب المواضيع

موضوع التربية وقابلية التشغيل

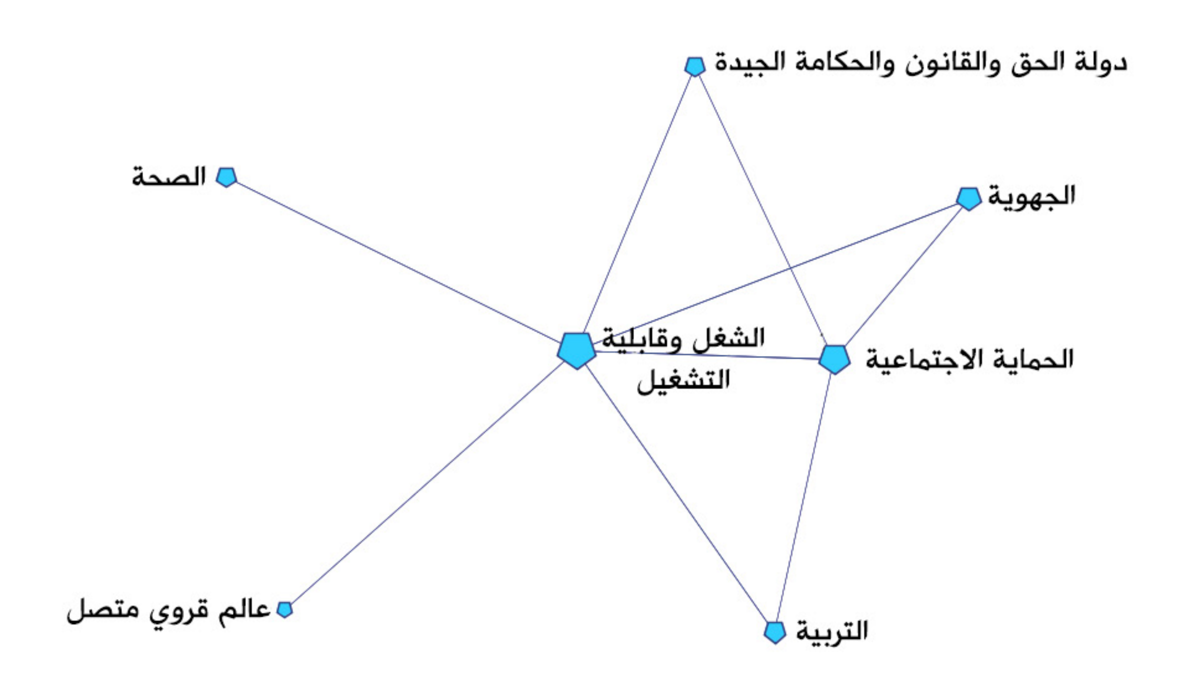
- ***الملاحظة***

يتفق مجموع المشاركين حول الملاحظتين التاليتين: عوز المرافق الاجتماعية، الذي يجر النظام نحو الأسفل ويثقل القوة الشرائية للمأجورين، والنقص في الكفاءات المؤهلة الذي يكبح قدرات الإنجاز للاقتصاد المغربي.

وبصفة عامة، يلتقي ممثلو عالم المهنيين حول نفس الأولوية: وهي دعم الاستثمار في الرأسمال البشري. حيث تبين من خلال مساهماتهم أن موضوع التشغيل غالبا ما يرد بمعية مواضيع التربية والحماية الاجتماعية والحكامة الجيدة، مع اهتمام خاص بالمجال القروي (الرسم البياني رقم 8):

• العالم المهني: تواتر ورود المواضيع

رسم بياني رقم 8: التحليل الشبكي لتواتر ورود المواضيع من خلال مساهمات فاعلي العالم المهني



المصدر : الجامعة الدولية للرباط، أكتوبر 2020

- ***الانشغالات***

تنبثق ثلاثة انشغالات عن جلسات الإنصات للعالم المهني:

أولا، **عدم فعالية نظام التكوين المهني**، حيث يتصدر الاهتمام مجالين:

- من جهة، الحكامة المؤسساتية، مع المطالبة ب "تدبير ثنائي" (النقابات والغرف المهنية)؛
- ومن جهة أخرى، محتوى برامج التكوين بمراعاة أفضل لتعلم المهن، وهو الهاجس الذي نجده ضمن مساهمات القطاعات المتطورة وكذا القطاعات التقليدية (الصيد والصناعة التقليدية)، حيث تدعو هذه الأخيرة إلى التكوين بنظام التناوب.

ثانيا، **تقوية العلاقة بين الجامعة والمقاولة**: مسألة تم اعتبارها "حيوية" من طرف أرباب العمل، وتم التعبير عنها بطريقة قوية خلال الزيارات الميدانية، حيث عبر المصنعون عن استيائهم من نقص الأطر المتوسطة ومن ضعف التعلمات في مجال المهارات غير التقنية والكفاءات الإدارية والتدبيرية.

ثالثا، **ضياع المهارات في الحرف التقليدية**: حيث أظهرت نتائج الاستماع مخاوف ممثلي هذه القطاعات إزاء تجديد الأجيال من جهة، وغياب الأخذ في الاعتبار لخصائص الحرف التقليدية ضمن منظومة التعلمات المهنية من جهة ثانية.

موضوع الحماية الاجتماعية

- ***الملاحظة***

يتقاسم الفاعلون بالميدان المهني نفس الملاحظة: **ضعف أداء نظام الحماية الاجتماعية**. وتختلف المواقف باختلاف زاوية المقاربة: حيث تعبر النقابات عن قلقها إزاء أنظمة متباينة المستويات تحدث "تقاطبات في عالم الشغل"، في حين تشير الغرف المهنية بأصابع الاتهام إلى "الزوايا الميتة" للنظام التي تترك على الهامش شريحة كبيرة من عالم الشغل، بينما يشتكي أرباب العمل من استهداف سيئ للفئات يعوق النظام.

- ***الانشغالات***

ينبثق توافق من بين الفاعلين حول ضرورة إعادة إصلاح نظام الحماية الاجتماعية: حيث يتفق الجميع على توسيع وعاء المستفيدين، إلا أن الفاعلين بالميدان المهني يطرحون تصوراتهم لهذه المسألة من منظور فئوي عوض المنظور التضامني: أي أن كلا على حدة يعير اهتماما محددا لبعض فئات المستفيدين. وتشكل مكانة القطاع الخاص بمنظومة الحماية الاجتماعية، نقطة التباين بين الفاعلين: حيث يدعو أرباب العمل إلى تقوية القطاع الخاص بينما تصر النقابات على ضرورة الحفاظ على الميادين الاجتماعية تحت سيطرة الدولة.

على صعيد آخر، أظهرت نتائج الإنصات انشغالا خاصا بالحماية في عالم الشغل، خاصة الحماية الصحية؛ ويصب أرباب العمل، من جانبهم، اهتمامهم على مدونة الشغل.

موضوع الإنتاج والتنمية

- ***الملاحظة***

يتفق ممثلو العالم المهني حول التجزيء العميق للاقتصاد المغربي. وتتباين التفسيرات في هذا الإطار: التقاسم غير المتساوي للثروات بين الرأسمال والأجر (النقابات)، وبين المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا والفاعلين الكبار (الغرف المهنية)، التمييز على حساب القطاعات التقليدية ولصالح القطاعات الناشئة، وبشكل عام، نظام تحفيزي يعتبر غير عادل عموما وذا فعالية محدودة (أرباب العمل).

- ***الانشغالات والمقترحات***

يجتمع ممثلو العالم المهني والشركاء الاجتماعيون حول **انشغال واحد: ارتفاع حجم القطاع غير المهيكل**، المسبب "لهشاشة عالم الشغل" بالنسبة للنقابات، والذي يشكل "تنافسا غير صحي" بالنسبة لأرباب العمل. وتنصب الاختلافات في الرؤى حول العوامل المسؤولة عن حجم هذا القطاع: فالنقابات تشير بأصابع الاتهام إلى "وجود قطاع غير مهيكل داخل القطاع المهيكل يوفر التنافسية اللازمة للمقاولات المصدرة للخارج"، في حين يحمل أرباب العمل، من خلال استقراء مساهمتهم، المسؤولية للسلطات العمومية التي تقبل بوجود "قطاع غير مهيكل من منطق الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي"، بينما تعزو الغرف المهنية الزحف المتواصل للاقتصاد غير المهيكل، إلى تهميش المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا لصالح المقاولات الكبرى في إطار سياسات الدعم.

ويتفق الفاعلون بشأن ضرورة إدماج القطاع غير المهيكل إلا أنهم يختلفون حول وتيرة هذا الإدماج: عبر **إدماج "مواكب" و"تدريجي"** بالنسبة للنقابات والغرف المهنية التي تقترح إطلاق "تفكير شامل" على أعلى مستوى حول الموضوع، في حين يدعو ممثلو أرباب العمل **لمحاربة "مباشرة"** لهذا القطاع، جاعلين من هذا الاقتراح أحد الإجراءات الجذرية لإعادة الثقة ومقترحين لسلسلة من التدابير تجمع بين الإكراه والتحفيز.

وثمة **انشغال ثان يجمع الفاعلين: ضرورة تقوية الابتكار والبحث-التطوير**، بحيث تدعو القطاعات الناشئة، من خلال مساهمتها، إلى "تحرير الطاقات في الابتكار"، في حين عبرت القطاعات المتطورة، خلال الزيارات الميدانية، عن قناعتها في إمكانية تموقع المغرب كبلد للمنتوجات التقنية يستخدم التكنولوجيا الأكثر تقدما "مع مجهود إضافي في ميدان الابتكار".

في نفس الإطار، عبر ممثلو العالم الفلاحي عن تطلعات كبرى في مجال البحث-التطوير، خاصة في مجال تطوير السلاسل الفلاحية الناشئة، داعين في هذا الصدد إلى التنسيق الوثيق بين الجامعات (فدرالية الغرف المهنية). وعلى العكس من ذلك، فقد عبروا عن قلقهم البالغ من فقدان المعارف على إثر تقاعد الباحثين وهجرة الأدمغة التي تمس المهندسين الشباب والمهندسين الزراعيين المغاربة.

وبصفة أعم، تدعو منظمات أرباب العمل، من جانبها، إلى تطوير بحث تطبيقي تسهم فيه الدولة والقطاع الخاص. ويعكس هذا الاهتمام بالابتكار الطموحات المشتركة من أجل رفع قيمة الاقتصاد المغربي.

ويهم **الانشغال الثالث**، الأكثر ارتباطا بالفاعلين في العالم المهني، **اندماج السوق**، الذي تختلف طرق التعبير عنه باختلاف الفاعلين:

- عبّر ممثلو فدراليات الغرف المهنية بإلحاح على طلب مواكبة المتعاملين الصغار والفاعلين المحليين من أجل تسريع وتوطيد وتكثيف اندماجهم بالسوق: موضوعان يثيران الاهتمام، ويتمثلان في آليات مالية ملائمة (قروض غير مضمونة) وكذا الدعم غير المباشر عبر الطلبيات العمومية.

- بالنسبة للأنشطة التقليدية (الصناعة التقليدية والفلاحة)، تم التعبير عن بعض الانتظارات لتعزيز جاذبية مناطق الإنتاج والتسويق مع تهيئة مناطق للأنشطة الخاصة، وللمساعدة على تطوير سلاسل جديدة وتقوية المهارات التدبيرية للمهن التقليدية (المحاسبة، ...) (فدراليات الغرف المهنية).

- يدافع أرباب العمل عن إحداث علامة المغرب وتقييس العلامة التجارية "Morocco"، وهي الطموحات التي تتماشى مع استراتيجية الإنعاش الاقتصادي، التي دافع عنها أرباب العمل من خلال مساهماتهم، والتي يجب أن ترتكز على الاستثمار (المحلي والخارجي)، مع تركيز قوي على القطاعات المصدرة.

وبغض النظر عن الانشغالات الأكثر خصوصية، تلتقي جميع المساهمات حول صعوبات **الولوج إلى التمويلات من طرف المقاولات**. كما تمت إثارة مسألة **إصلاح نظام الجبايات** على مستوى جميع المساهمات، ولو بطريقة فئوية.

موضوع الحكامة ودولة الحق والقانون

- ***الملاحظة***

ثمة قلق مشترك: تدهور مناخ الثقة. وتتعدد التفسيرات في هذا الإطار: "تعدد مصادر التعسف" و"منظومة للعدالة معقدة تسودها التأويلات" (أرباب العمل)؛ نقص في "وضوح" السياسات العمومية (غرف التجارة) و"عدم تحديد الهدف الأسمى" (أرباب العمل)؛ أو كذلك "تعميق الفوارق في الدخل" (النقابات).

لكن الجميع يتفق حول ضرورة حتمية: توضيح قواعد العملية الاقتصادية وتحسين الحكامة الاقتصادية.

- ***الانشغالات***

تفضي الملاحظة أعلاه إلى انشغال مشترك يتمحور حول العلاقة مع الإدارة، حيث هناك إجماع حول كونها تعرقل نماء المؤهلات الاقتصادية، وذلك بطريقتين:

- "العراقيل الإدارية" و"تعدد القوانين التي تعيق نشاط المقاولات" و"تعدد الفاعلين (منتخبون، جمعيات، وكالات عمومية)"، توجد كلها في صلب الانشغالات وتترجم إحساسا بعدم وضوح إطار تقنين الاقتصاد؛

- علاقة عدم الثقة تجاه المتعاملين الخواص: اشتكى المشاركون في جلسات الإنصات، نقص انفتاح الإدارة على محيطها الاقتصادي، حيث عبر أحد المصنعين عن تطلع المتعاملين إلى تغيير في ثقافة الإدارة، إذ "يجب أن يتسم الحوار مع السلطات العمومية بمقاربة إيجاد الحلول للفاعلين الصناعيين، وليس بمقاربة انعدام الثقة والريبة" (زيارة ميدانية بطنجة المتوسط، فبراير 2020).

كشفت جلسات الإنصات عن تطلع مشترك للفاعلين بالعالم المهني إلى تغيير لثقافة التعامل يتجه نحو تشاور وتعاون أكثر. فضلا عن ذلك، هناك توصية تقاسمها الجميع: وهي نزع الصفة المادية عن عمليات التفاعل مع الدولة عبر تسريع وتيرة الرقمنة، والذي يمر مسبقا عبر "رجة لتبسيط المساطر" (أرباب العمل).

يوحد انشغال ثان الفاعلين: توطين ترابي أقوى للسياسات الاقتصادية. حيث برز نوعان من الاهتمامات، ينصب الأول على الجهوية:

- يعتبر أرباب العمل أن الجهة هي مكان التخصيص القطاعي الاقتصادي ويدعون، من خلال مساهمتهم، إلى "تبني اختيارات قطاعية مختلفة حسب الجهات"، وهو ما يعتبرونه شرطا لتتبع أفضل للسياسات القطاعية ولاتساقها العام؛

- يرى ممثلو الغرف المهنية أن الجهة هي مكان القرار الاقتصادي، حيث يؤكدون على "مقاربة محلية للاقتصاد"؛

- وأخيرا، تبقى الجهة المكان الأنسب لبناء العلاقة بين المقاولة والجامعة، في نظر المصنعين الذين تم اللقاء بهم خلال الزيارات الميدانية، والذين عبروا عن انشغال كبير يتمثل في ملاءمة مسالك التكوين الجامعي للحاجيات الاقتصادية المحلية.

فيما يخص التوطين الترابي، يركز اهتمام ثان على تثمين المجالات الترابية، خاصة العالم القروي: يُترجم ذلك عبر الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره رافعة أساسية لخلق الثروة على صعيد المجالات الترابية تستجيب للطموح، المعبر عنه من طرف الممثلين المحليين للعالم المهني، والمتمثل في إخراج العالم القروي من وضعية "الكل فلاحي" (الغرف المهنية، الجمعيات المهنية).

تجدر الإشارة أخيرا إلى أن جميع الفاعلين بالعالم المهني يسائلون دور الدولة في الاقتصاد: فرغم أن الجميع يتفق حول ضرورة تقوية وظائفها في ميداني التقنين والتخطيط، تم التعبير بالمقابل على اختلافات قوية بشأن نطاق تدخل الدولة في الاقتصاد:

- يدعو أرباب العمل إلى انسحاب الدولة من قطاعات التنفيذ العملي، داعين إلى " تنفيذ عملي أقل وتقنين أكثر"؛
- يدافع الشركاء الاجتماعيون والغرف المهنية وممثلو العالم الفلاحي على الحفاظ على دور الدولة في المجالات الاجتماعية (المرافق العمومية، ...).

د. جلسات الإنصات إلى المؤسسات ومساهماتهن

1. *نظرة حول المنهجية*

- ***حول جلسات الإنصات***

يتعين التمييز بين فئتين من الفاعلين:

- المؤسسات الدستورية، وهيئات التقنين والهيئات الحكومية؛
- المؤسسات العمومية، والإدارات المركزية والمصالح الخارجية.

انصب الاستماع إلى الفئة الأولى على الإطار العام لممارسة الفعل العمومي وقيادته وتقنينه: رغم أن جلسات الاستماع ركزت على مجال تدخل كل طرف على حدة، إلا أنها أبرزت مواضيع ذات اهتمام مشترك تهم السير المؤسساتي العام.

في حين تمت دعوة مكونات الفئة الثانية، إلى التطرق إلى نقاط محددة تتعلق بمجال تخصص وخبرة كل مكون منها، لكن نتائج الاستماع أبرزت إشكاليات مشتركة ترتبط بالتنفيذ العملي للفعل العمومي.

- ***حول تقديم النتائج***

رتبط خلاصات عملية الإنصات للفاعلين المؤسساتيين بمخرجات الإطار العام للحكامة المؤسساتية والعمومية: حيث تم استثمار هذه الخلاصات في صياغة توجهات ومحاور تفكير اللجنة. وقد تمت معالجة النقاط الخاصة ذات العلاقة المباشرة مع ميدان اختصاص كل فاعل من الفاعلين في إطار خصوصي أكثر لورشات عمل اللجنة. وبهذا، تمحورت عملية تقديم الخلاصات فقط حول الانشغالات المشتركة بين الفاعلين كما برزت خلال جلسات الإنصات: بمعنى أنها منظمة حسب فئات المؤسسات التي تم الاستماع إليها.

- ***حول المؤسسات التي تمت مقابلتها***

1.المؤسسات الدستورية وهيئات التقنين والهيئات الحكومية

• النيابة العامة • المجلس الوطني لحقوق الإنسان • مجلس المنافسة • مجلس الجالية المغربية بالخارج • المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والتقني • مؤسسة الوسيط • المجلس الأعلى للحسابات • المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	• الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري • الهيئة الوطنية لتقنين المواصلات • بنك المغرب • المندوبية السامية للتخطيط • اللجنة الوطنية لمراقبة وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي • الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها • المجلس الأعلى للسلطة القضائية

2.المؤسسات العمومية، والإدارات المركزية والمصالح الخارجية

مؤسسات ووكالات عمومية	**القطاعات الوزارية**
• المكتب الوطني للسكك الحديدية، الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، الوكالة المغربية للطاقة المستدامة، وكالة التنمية الرقمية، (...)	الداخلية، الاقتصاد والمالية، تحديث الإدارة، الصناعة، الفلاحة، (...)

2. خلاصات جلسات الاستماع مفصلة حسب نوعية المؤسسات

موضوع الحكامة المؤسساتية والإدارة

المؤسسات الدستورية، وهيئات التقنين والهيئات الحكومية

يلتقي الفاعلون حول نفس الملاحظة: علاقاتهم العسيرة مع الهيئات الأخرى حيث شددوا جميعهم على صعوبة ممارسة صلاحياتهم ضمن الحقل السياسي والمؤسساتي والإداري. وقد أثيرت خلال جلسات الإنصات ثلاثة أنواع من التفسيرات:

- التأخير الذي عرفته مأسسة بعض الهيئات وبعض الصلاحيات الدستورية: عبر في هذا الإطار، الأعضاء السابقون للجنة مراجعة الدستور، خلال الاستماع لهم، عن الإشكالية المرتبطة بالإعمال الفعلي للدستور والتفاوتات بين روح الدستور وتنفيذه على أرض الواقع.
- نقص في الوسائل وضرورة التوفر على كفاءات ومهارات جديدة: أشار مجلس المنافسة، على سبيل المثال، إلى نقص في الإمكانيات المالية في حين أنه يعالج قضايا جسيمة تتطلب بنيات استشارية وكفاءات قوية لمواجهتها.
- ميزان القوى بين سلط الفاعلين: يبدو أن تأكيد دور الهيئات الدستورية يفرض إعادة ترتيب مؤسساتي لم تتقبلها جميع الهيئات (السلطة التنفيذية، الحقل الحزبي، البرلمان، المجتمع المدني، ...) في حين أن غياب صلاحيات مُمَأسسة والنقص في الوسائل يضعف الفاعلين الدستوريين والمكلفين بالتقنين في صراعات تنافسية.

إذا كانت التفسيرات متعددة، وتختلف أحيانا حسب كل هيئة، فإن الصعوبات المذكورة تؤثر على الفاعلين المؤسساتيين في ممارسة مهامهم: هكذا تشتكي الهيئات الدستورية من قلة الاهتمام بتقاريرها وآرائها وتدخلاتها، ومن البطء الذي يطبع آليات التعاون وأخذ أعمالها بعين الاعتبار. وتعبر هذه الهيئات عن إحباطها أمام صعوبة ممارسة صلاحياتها: يتعلق الأمر، في نظرها، بضمان الإعمال التام لسلطاتها أكثر من الرفع من اختصاصاتها القسرية.

ويؤثر الحد من صلاحياتها تأثيرا بالغا على النظرة الخارجية تجاهها: حيث تمنعها هذه النظرة من القيام بأدوارها كاملة وتؤثر أيضا على صورة سير العمل المؤسساتي، مما يعكس، خارجيا، إحساسا بعدم تطبيق وعود دستورية ويغذي في نفس الوقت عدم الثقة بالمؤسسات.

المؤسسات العمومية، الإدارة المركزية، والمصالح اللاامتمركزة

أبانت خلاصات جلسات الإنصات عن اهتمامين مشتركين:

يتعلق الأول بنقص في الموارد البشرية المؤهلة: لا تستثني هذه الظاهرة أي مستوى من مستويات الإدارة، حيث تعاني الإدارة المركزية من نقص جاذبية الوظيفة العمومية وغياب جسور بين القطاعين الخاص والعام من شأنها ضمان حركية الكفاءات: يتفق الفاعلون في الاعتراف بمحدودية "سياسة خلق الوكالات" لتجنب المشاكل المرتبطة بالتوظيف وتدبير الموارد البشرية. ويتفاقم النقص في الكفاءات على مستوى الإدارات اللاممركزة واللامركزية: حيث ينضاف ضعف الموارد المالية إلى ضعف جاذبية المجالات الترابية، خاصة من ناحية جودة العيش وعرض الخدمات العمومية، مما يعقد جلب الكفاءات والمواهب.

ويهم الانشغال الثاني **السمعة غير الطيبة للوظيفة العمومية**. فصورتها المتدهورة المتداولة بين المواطنين، ونقص الثقة من لدن المواطنين والمتعاملين يؤثران سلبا على الفاعلين: تظهر جلسات الإنصات إدارة فاقدة للثقة في نفسها تتساءل عن مكانتها في عملية التطور العام للبلاد، كما تبرز طموحا تقتسمه جميع مستويات الإدارة، يتمثل في خطاب جديد وفي تثمين الصالح العام والفاعلين الضامنين له.

تم تسجيل **انشغال خاص بالمؤسسات العمومية** يتعلق بصعوبة التوفيق بين البعد التدبيري لمهامهم والعلاقة بالوصاية وقواعد التسيير الملزمة التي تفرضها الوصاية المالية (لا تُحمل المسؤولية). كل هذه المتطلبات تضغط على الإدارة، خاصة العاملين بـ"الصفوف الأمامية" الذين يتفاعلون مع المرتفقين، مواطنين أو مقاولات. وهي الصعوبة التي تزداد تعقيدا، من جراء انتظارات المواطنين القوية فيما يخص حسن الأداء وفعالية المرافق العمومية، والذين يطالبون بمزيد من السرعة والانسيابية في اتخاذ القرار

هـ. جلسات الإنصات إلى المواطنين والمؤسسات بالمجالات الترابية

1. جلسات الإنصات إلى المواطنين بالمجالات الترابية

- ***حول الاستماع***

أولت اللجنة اهتماما خاصا لانشغالات المواطنين القاطنين بالعالم القروي والبلدات الصغيرة بالأقاليم، عبر تنظيم عدة زيارات ميدانية، سجلت خلالها ما مجموعه 20 جلسة إنصات للفاعلين المحليين، حيث اعتمدت اللجنة على النسيج الجمعوي المحلي لتعبئة وإشراك ساكنة هذه المناطق.

وقد أبانت جلسات الإنصات بالمجالات الترابية عن انشغالين أساسيين:

1. تنمية اقتصادية يعوقها غياب وسائل المواكبة ومساطر إدارية غير ملائمة للخصوصيات الترابية وتخطيط مبرمج خارج المجالات الترابية المعنية؛
2. نقص في الاستشارات والانفتاح على المجتمع المدني: يعبر الفاعلون عن رغبتهم في انبثاق حلول محلية تبرز من الإنصات للسكان المعنيين وفي نهج مقاربة للسياسات تنطلق من الأسفل.

وقد كانت جلسات الإنصات موضوع تقديم خاص على اعتبار أنها تبرز انشغالات محددة أو على الأقل تم التعبير عنها بكثافة أكثر قوة. وتم ترتيب خلاصات الإنصات حسب درجات الأولوية المعبر عنها محليا.

- ***خلاصة مفصلة***

مواضيع الصحة والتربية والتنقل

- ***الملاحظة***

تجتمع آراء المواطنين المعبر عنها بالعالم القروي حول ملاحظة مشتركة: ضعف التجهيز. اشتكى الجميع من نقص الخدمات العمومية، وفي حالة توفر البنيات التحتية والتجهيزات، عدم ملاءمة قدراتها لحاجيات المواطنين وكذا غياب عرض للخدمات بالجودة المطلوبة.

- ***الانشغالات***

يبرز الولوج إلى الخدمات الصحية باعتباره الانشغال الأكثر إلحاحا في المناطق النائية. حيث تبلور تعبير المواطنين، في الجهات التي تمت زيارتها، في نقطتين: من جهة، غياب هياكل للعلاج متاحة لساكنة المراكز الصغيرة والدواوير الذين يضطرون للتنقل إلى المدينة مركز الإقليم أو الجهة، ومن جهة أخرى، ضعف أعداد العاملين في ميدان الصحة كما وكيفا، على الصعيد الجهوي (جلسات الإنصات، تارودانت، ديسمبر2020).

> ***"كيف يمكن لممرض أن يتكلف بـ74 قرية علما أن كل يومين أو ثلاث أيام تحصل 4 أو 5 ولادات. لا نتوفر على أي ممرض أو طبيب بالجماعة. يجب التنقل إلى تارودانت، وهو الأمر الذي ليس بيسير بسبب وسائل التنقل، وحتى في تارودانت، لا توجد أسرة بالعدد الكافي في المستشفى"***
>
> مشارك في جلسات الإنصات، تاليوين، يناير 2020.

ضعف العرض التربوي، هو ثاني الانشغالات التي يتقاسمها المشاركون: ويتسم بضعف البنيات التحتية والوسائل والموارد البشرية وبظروف تعلم شاقة. وقد برزت بقوة ثلاث إشكاليات بالجماعات القروية التي زارتها اللجنة:

- عدم توفر عدة دواوير على المدرسة الابتدائية ولا الثانوية الإعدادية أو التأهيلية قريبة منها، مما يجعل التلاميذ يقطعون مسافات قد تبلغ 20 كلم للوصول إليها، الأمر الذي يؤدي إلى الانقطاع المبكر عن الدراسة (جلسة الإنصات، أسجن)
- تجميع تلاميذ عدة مستويات دراسية بنفس القاعة، مما يحد من قدرة المدرسين على توفير تعليم جيد (جلسة الإنصات، تاليوين)
- لا تشجع البرامج الدراسية على اندماج المتعلمين في محيطهم: في تارودانت، تم التطرق بإلحاح إلى مشكل اللغة الأمازيغية التي لا يتقنها المدرسون.

العراقيل المرتبطة بالتنقل: تمت إثارة نوعين من المشاكل، النقص في الطرق وفي وسائل التنقل، حيث تشكل عزلة المناطق القروية والجبلية، وضعف شبكة الطرقات من حيث كثافتها وجودتها وربطها بالشبكة الوطنية والمراكز الحضرية الكبرى، عائقا كبيرا في وجه دينامية المجالات الترابية وجاذبيتها، الأمر الذي يحد من قدرتها على تطوير أنشطة اقتصادية مستدامة، كالسياحة أو تسويق المنتوجات المحلية، ويفاقم من مشاكل الولوج إلى الخدمات العمومية، مثل صعوبة الولوج إلى المراكز الصحية.

موضوع التشغيل وخلق الثروة

- ***الملاحظة***

يتفق الجميع حول عدم قدرة الفلاحة لوحدها على حل صعوبات العالم القروي، مبرزين رغبة في إيجاد أنشطة أخرى مدرة للدخل. وتتم ترجمة ذلك عبر إرادة مشتركة لاستغلال أفضل للثروات المادية واللامادية الكبرى التي تتوفر عليها الجهات والمجالات الترابية. وقد أبرزت جلسات الإنصات طموحات للتمكين الذاتي للمجالات الجهوية وللساكنة.

- ***الانشغالات***

يشكل غياب وسائل المواكبة عائقا أمام الفرص الاقتصادية. في شفشاون كما في تارودانت، يتفق الجميع حول توفر قطاعات ذات مؤهلات مهمة، كقطاع السياحة، إلا أنها تبقى غير مستغلة بالشكل الكافي: حيث تعاني من نقص تكوين مهنيي القطاع وعدم إمكانية تثمين التراث المحلي. في نفس السياق، تستفيد الأنشطة المدرة للدخل كالصناعة التقليدية وزراعة المنتوجات المحلية والفلاحة البيولوجية من دعم ضعيف لتنميتها وولوجها إلى الأسواق. وقد تمت الإشارة في العديد من المناسبات، إلى ضرورة تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع طلب محدَّد لتكوين مستهدَف قصد معالجة نقائص المواكبة التي تعاني منها التعاونيات. وعبرت النساء، المحرك لأساسي لهذا القطاع من الاقتصاد، خلال حصص الاستماع، على شعورهن بالإحباط بالنظر إلى محدودية ولوجهن إلى البنيات التحتية والتمويلات والتكوين.

> ***"تزخر المنطقة بالثروات الطبيعية، لن يكون هناك أي مشكل لجلب السياح بما أن الناس يفدون من كل نواحي العالم لزيارة الضريح "***
>
> مشارك في جلسة الإنصات إلى المواطنين، أسجن، فبراير 2020.

المساطر الإدارية غير ملائمة بالشكل الكافي: إنها ثقيلة وطويلة وغير ملائمة للسياق المحلي، كما تم ترديد ذلك عدة مرات. إن تعقد معايير الولوج إلى الإعانات المالية يجعلها صعبة المنال بالنسبة لبعض فئات المستفيدين، كما يحد التمركز الشديد للإجراءات المتعلقة بها من أخذ الخصوصيات المحلية بعين الاعتبار.

تخطيط اقتصادي ينجز في غياب الساكنة: في كل الأماكن، يعاني تخطيط المشاريع التنموية من قصور فيما يخص الرؤية الاستراتيجية والانفتاح على المجتمع المدني: يردد جميع الفاعلين الجمعويين الذين تم الالتقاء بهم نفس الخطاب؛ مفاده أن المشاريع التي أطلقها الفاعلون المحليون تصطدم بضعف مواكبة السلطات العمومية من جهة، ومن الاستفادة الضعيفة للسلطات العمومية من المشاريع القائمة، مما يؤدي إلى تفتُّت المجهودات وإهدار الموارد.

- ***الإنصات بالمراكز الصغيرة***

تميزت تعابير المواطنين بالمراكز الصغيرة بتطرقها للمسائل المتعلقة بقابلية السكن. وقد ركزت على عرض الخدمات العمومية - كما في سائر جلسات الإنصات، لكن نقص التجهيزات الحضرية وتدهورها هو الموضوع الذي ركزت عليه الاستماعات بالمدن الصغيرة: يغذي هذا الأمر شعورا بالانحدار الاجتماعي وفقدان المدن المتوسطة لقابلية السكن فيها (...).

هكذا، ورغم أن الصحة والتعليم يمثلان انشغالين مشتركين يتصدران الأولويات، فإن غياب فضاءات ثقافية وفضاءات للأنشطة والبرمجة الثقافية قد تم إثارته بمناسبة كل لقاء بالمراكز الصغيرة.

"بالنسبة لوزان، فإن البنيات التحتية الأساسية للعيش الكريم لا وجود لها: لا توجد مكتبة، فإن احتجت كتابا لا أجده هنا، يجب أن أطلبه من الرباط أو من مدينة أخرى كبيرة. ولا توجد أيضا معاهد موسيقية ولا جمعيات ولا مدارس عليا. إن الشخص الذي يقطن بمدينة وزان ولا يتوفر على الإمكانيات لمتابعة دراسته بالرباط أو طنجة سيضطر إلى وقف دراسته"

(مشارك في جلسة الإنصات إلى المواطنين، وزان، فبراير 2020).

يعكس هذا بصفة عامة الانشغال بجودة إطار المعيشة: أظهرت جلسات الاستماع شعور مشترك بتدهور اجتماعي (انحدار طبقي) الذي وسم التعبير عن المواطنة في القرى الصغيرة والمدن المتوسط، مصحوبا بالشعور أن هذه المدن لم تعد بنفس الجودة الحضرية التي كانت عليها سابقا.

يلتقي الكل حول مسألة التنقل التي تُطرح بشكل خاص في المدن الصغيرة، مع اختلاف طرق طرحها حسب أماكن إقامة المشاركين: حيث أن العلاقات المفصلية بين المجالات الترابية والتجمعات والمدن مراكز الأقاليم والجهات والمناطق القروية، ومشكل النقل المدرسي، وخدمة النقل إلى الضواحي، كانت كلها في صميم اهتمامات المواطنين.

"تعاني تاونات من العزلة بسبب الشبكة الطرقية، خاصة الطريق التي تربطها بفاس التي يجب تحويلها إلى طريق سريع أو على الأقل إلى طريق مثلث. يجب فك عزلة الدواوير المجاورة لتاونات حتما، أي ربط الإقليم بعاصمة الجهة فاس. على سبيل المثال، إذا أراد أي واحد التوجه إلى المستشفى بفاس، لا توجد أي وسيلة للنقل الطبي (سيارة الإسعاف)"

مشاركة، اللقاء مع المواطنين، تاونات، مارس 2020.

فضلا عن هذا، تم التعبير عن غياب الفرص الاقتصادية بطريقة أكثر شدة: ويرتبط هذا الغياب دائما بضرورة الهجرة التي ينظر لها تبعا لذلك كإكراه.

"إن نقص المصانع والمقاولات يدفع الحاصلين على الشواهد إلى الهجرة إلى المدن الكبرى كالرباط والدار البيضاء للبحث عن عمل"

2. جلسات الإنصات إلى المؤسسات بالمجالات الترابية

تم إيلاء اهتمام خاص للجهة كإطار للمبادرة: تجسد هذا عبر تنظيم سلسلة لقاءات مؤسساتية مع الجهات الاثنتي عشر للمغرب، تمحورت حول الحياة الاقتصادية للجهات. وتحاول خلاصات جلسات الإنصات إبراز مجالي الانشغالات الكبرى التي يلتقي حولها الفاعلون المؤسساتيون بمختلف الجهات.

انشغال مشترك: الحاجة إلى الكفاءات

تعود نفس الإشكالية بقوة على صعيد جميع الجهات: الحاجة إلى الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة. وقد تم التعبير عن هذه الحاجة سواء من طرف ممثلي المؤسسات أو ممثلي العالم الاقتصادي:

- تعتبر المجموعة الأولى أن نقص الموارد البشرية المؤهلة يعوق حسن سير الجماعات الترابية ويحد من قدرتها على العمل خاصة في مجال البحث عن التمويل وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

- بالنسبة للمجموعة الثانية، فإن غياب الموارد البشرية المؤهلة يؤثر سلبا على جاذبية المجالات الترابية، "لا يأتي المستثمرون إذا لم يروا أن الجهة تتوفر على الكفاءات لتنمية مصانعهم" (لقاء جهوي، وجدة، سبتمبر 2020)؛

- في المناطق الأكثر عزلة، يُنظر إلى غياب الموارد البشرية المؤهلة كعامل من عوامل عدم المساواة بين الجهات (لقاء جهوي، درعة تافيلالت، سبتمبر 2020).

تم التعبير عن رغبات حول ضرورة تقوية الربط، على المستوى الجهوي، ما بين الجامعة والإدارة الجهوية والفاعلين الاقتصاديين الجهويين، مما ينم عن صعوبة خلق التآزر والتكامل على المستوى الأفقي، بين الفاعلين وتصور الجهة كبيئة منظوماتية. برزت ثلاثة نقط هامة:

- ملاءمة التكوينات والمسارات التعليمية للخصائص الترابية ولحاجيات القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية والبنيات العمومية والإدارات الترابية.

- تمكين الجامعة من لعب دور أكبر، على صعيد الجهات، في ميدان البحث والتطوير والابتكار. ويعتبر كثيرون أن إمكانات حقيقية يتوفر عليها الباحثون بكل جهة لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الخاصة بالمجالات الترابية، شريطة انفتاح أكبر للجامعة على محيطها وإعمال آليات ملائمة لذلك.

- تم التعبير عن اهتمام خاص باستقلالية الجامعة: من خلال توجهين، الأول يتناول المسألة من المنظور المالي، والثاني يدعو إلى استقلالية أكثر على مستوى آليات دعم البحث والابتكار (منح للبحث الجهوي، تطوير عقود - برامج بين الجامعة والجهة،...).

فيما يخص خلق القيمة المضافة: انتظارات كبرى لتدخل الدولة

على صعيد كل الجهات، تم التعبير عن انشغالات قوية لتوليد قيمة مضافة ترابية عبر تثمين المكاسب وخصائص المجالات الترابية. شكلت سلسلة اللقاءات الجهوية مناسبة للتبادل مع كل جهة، حول سبل التخصص الممكنة وشروط تقوية خلق القيمة على مستوى المجالات الترابية: تمت مناقشة نقاط تخص حقيقة كل جهة على حدة.

لكن وبغض النظر عن السمات الخاصة لكل جهة، يتفق الفاعلون الترابيون على صنفين من الصعوبات يُنظر إليهما كمعيق لإمكانية خلق الشروط المواتية لتوليد قيمة مضافة على الصعيد الترابي:

1. تشتت مراكز القرار: في كل قطاع محدد، توجد أجهزة عديدة ويتعدد الفاعلون دون أن تحدد بدقة أدوارهم وكيفيات التنسيق بينهم؛
2. غياب رافعات على الصعيد الجهوي، إن على المستوى المالي أو التنظيمي، التي من شأنها تمكين الفاعلين المحليين والجهويين من أخذ المبادرة. بصفة عامة، يَنظر إلى الجهة كمكان لتنفيذ السياسات العمومية، مما يولد انتظارات وأشكال من الجمود.

تمت ترجمة ذلك، خلال اللقاءات الجهوية، بالتعبير عن انتظارات قوية في مجال تدخل الدولة:

- حول تحديد محاور التنمية الاستراتيجية: من أجل تحديد الاستراتيجيات الصناعية (اللقاء الجهوي بالشرق، سبتمبر 2020)، وتحديد التخصصات الجامعية (اللقاء الجهوي بسوس ماسة، سبتمبر 2020) أو تحديد المشاريع الكبرى المهيكلة (اللقاء الجهوي لمراكش آسفي، سبتمبر 2020)؛
- حول اللاتمركز والتحويلات المالية: سيطر غياب الموارد على النقاشات خلال اللقاءات، والتي انصبت على طلب التحويلات المالية أكثر من طلب الاستقلالية، علما أنه قليلا ما تمت مساءلة هوامش الاستقلالية.



اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي

ⴰⴳⵔⴰⵡ ⵉⵥⵍⵉⵏ ⵙ ⵡⴰⵏⴰⵡ ⴰⵏⴳⵎⵓ

LA COMMISSION SPÉCIALE SUR LE MODÈLE DE DÉVELOPPEMENT



WWW.CSMD.MA/RAPPORT-AR